بحوث عدد (٢)
المكتبة الإلكترونية المحكَّمة

رسالة في تصحيح
بعض ما وقع من أوهام في كتاب
(الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح)

تأليف الدكتور خالد إبراهيم المحجوبي

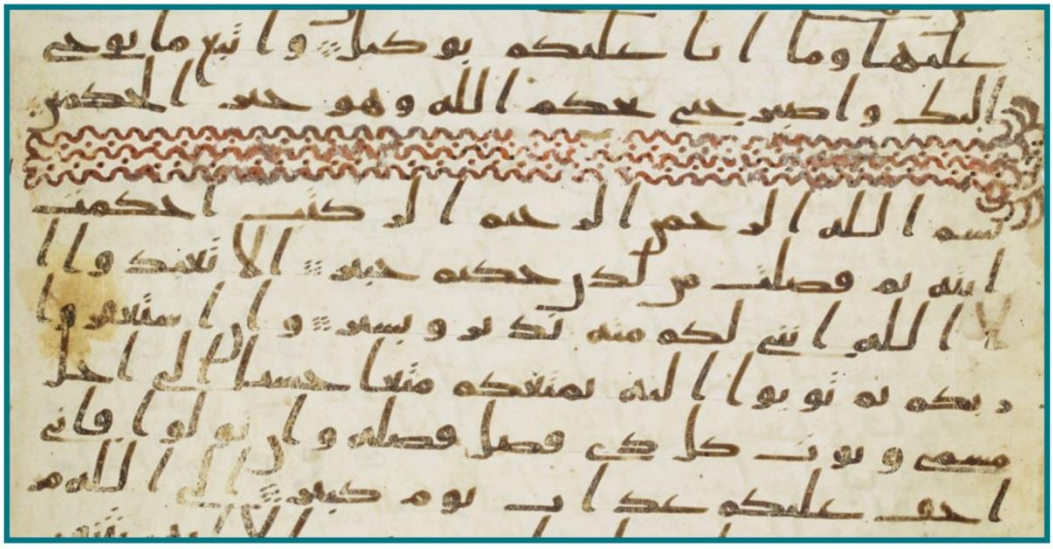

كتبها
أ. د. غانم قدوري الحمد

النشر الإلكتروني باعتماد المعهد
السنة الأولى شعبان ١٤٣٩هـ - إبريل ٢٠١٨م

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

بحوث عدد (٢) - المكتبة الإلكترونية المحكّمة
السنة الأولى - شعبان ١٤٣٩هـ - إبريل ٢٠١٨م

الهيئة الاستشارية

إدهام محمد حنش (العراق).
عبد الحكيم الأنيس (سورية).
عبد الرزاق الصاعدي (السعودية).
عبد الله محمد المنيف (السعودية).
عمر خلوف (سورية).
غانم قدوري الحمد (العراق).
قاسم السامرائي (العراق).
هادي حسن حمودي (العراق).

المدير المسؤول ورئيس التحرير

فيصل الحفيان

أمانة التحرير
يوسف السناري

فريق العمل
إخراج فني: أكرم خضري.
أرشفة إلكترونية: أحمد منشاوي.
دعاية وإعلام: إقبال سامي أحمد.

حقوق النشر الإلكتروني محفوظة لمعهد المخطوطات العربية
turathuna@malecso.org
الأفكار الواردة في الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.
يسمح بالنقل عن الكتاب بشرط الإشارة إلى ذلك.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية
INSTITUTE OF ARABIC MANUSCRIPTS

رسالة في تصحيح

بعض ما وقع من أوهام في كتاب

(الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

رسالة في تصحيح
بعض ما وقع من أوهام في كتاب
(الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح)

تأليف الدكتور خالد إبراهيم المحجوبي

كتبها
أ. د. غانم قدوري الحمد

١٤٣٩هـ ٢٠١٨م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بَعْدُ

فقد أرسل إليَّ الأستاذ يوسف السَّنَّاري أمين النشر الإلكتروني في معهد المخطوطات العربية في القاهرة نسخة من كتاب (الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح) للدكتور خالد إبراهيم المحجوبي، الذي نشره المعهد ضمن سلسلة النشر الإلكتروني، وطلب مني قراءة الكتاب، وكتابة تعليق حول ما تضمنه.

وحين قرأت الكتاب لَفَتَ نظري عدد من المسائل فيه، ووجدت أن بعض تلك المسائل التي وردت فيه لا تخلو من إساءة إلى الرسم القرآني وإلى الذين كتبوه من الصحابة ﷺ، والتَّجَنِّي على علماء السلف الذين تناولوا موضوعات الرسم، ورَمْيِ أكثرهم بالقصور في فهم حقيقته، وفي معالجة مسائله، ودعوة المؤلف بعد ذلك إلى التخلي عن الرسم العثماني في كتابة المصاحف، والاستعاضة عنه بالرسم الإملائي.

وبالنظر إلى أهمية المسائل التي أثارها مؤلف الكتاب، وتعلقها بموضوع دقيق وشديد الحساسية عند غالبية القراء، كما وصفه الأستاذ الدكتور فيصل الحفيان مدير معهد المخطوطات العربية، في التقديم الذي كتبه للكتاب، فإني كتبت هذه الرسالة في مناقشة المسائل التي لفتت نظري

في الكتاب، من خلال المباحث الآتية، بعد تمهيد في التعريف بالكتاب وموضوعاته:

المبحث الأول: مناقشة دعوى الخلط بين المُقَدَّسِ وغير المُقَدَّسِ.

المبحث الثاني: الخلط بين القول بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف، والقول بتوقيفية الرسم.

المبحث الثالث: وصف الرسم العثماني بالإملاء غير المُقَعَّدِ.

المبحث الرابع: الطعن في قدرات الصحابة الكتابية.

المبحث الخامس: تنوع ظواهر الرسم القرآني وعلاقته ببدائية الخط.

المبحث السادس: مناقشة قضايا أخرى متفرقة في الكتاب.

وسوف أحرص على توضيح رأي المؤلف في المسائل المذكورة، من غير إطالة، فالكتاب معروض على الشبكة يمكن الوصول إليه بسهولة، وبالنظر لإمكانية اتساع القول في مناقشة المسائل التي يثيرها الكتاب، فإني سوف أحرص على التركيز على الأدلة العلمية والشواهد التاريخية المتعلقة بتلك المسائل، حتى لا تطول هذه الرسالة.

وإنني حين أناقش ما ورد في الكتاب، فإن ذلك لا يعني الانتقاص من كاتبه، فللكاتب فضله وجهوده المعروفة في مجالات متعددة في الدراسات الإسلامية، ولكني أناقش ما ورد في الكتاب من أمور أحسب أنه جانب فيها الصواب، وأسأل الله تعالى التوفيق للسداد في القول، والعدل في الحكم، والإنصاف في النقد، إنه ولي التوفيق.

وأشكر للأخ الأستاذ يوسف السناري ما أبداه من رغبة في مراجعة الكتاب، ولمعهد المخطوطات العربية التقدير، لحرص القائمين عليه على عرض وجهات النظر المتعددة، حرصًا منهم للوصول إلى الحقيقة، خاصة في المسائل الشائكة، وفقهم الله تعالى لخدمة تراث الأمة والحفاظ عليه.

وأشكر أيضًا صديقي الأستاذ عمار محمد الخطيب الذي قرأ هذه الرسالة قبل إرسالها إلى المعهد للنشر، واستدرك عددًا من هفوات الطباعة، واقترح إعادة صياغة بعض الفقرات، جزاه الله تعالى كل خير.

هذا، والله تعالى ولي التوفيق.

د. غانم قدوري الحمد

٢٠١٨/٤/٤م

أربيل - العراق

تمهيد

في التعريف بكتاب (الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح)

صدرت الطبعة الأولى من كتاب (الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح) تأليف الدكتور خالد إبراهيم المحجوبي، عن الدار العالمية في ليبيا سنة ١٩٩٨م، كما جاء في أول الطبعة الإلكترونية التي صدرت عن معهد المخطوطات العربية سنة ٢٠١٨م، وهو الكتاب الأول الذي يصدر عن المعهد في سلسلة النشر الإلكتروني.

وذكر مؤلف الكتاب في مقدمته أنه كَتَبَهُ في مرحلة كونه طالبًا جامعيًّا في السنة الرابعة ١٩٩٥-١٩٩٦م، وأنه أبقاه في طبعته الثانية على ما كان عليه، مُحْتَوًى وأسلوبًا، باستثناء تحويرات طفيفة، وزيادات محدودة، بحسب تعبيره[١]. ومهما تكن تلك التحويرات قلة وكثرة فإن الكتاب في نشرته الجديدة يمثل وجهة نظر المؤلف التي استقر عليها في الوقت الذي صدرت فيه الطبعة الثانية، وهو سنة ٢٠١٨م.

جاء الكتاب، من صحيفة عنوانه إلى فهرس موضوعاته، في ست وستين صحيفة، وفق الترتيب الآتي:

---

[١] الرسم القرآني ص ١١، هامش٥.

– تقديم بقلم الدكتور فيصل الحفيان، مدير معهد المخطوطات العربية (ص١-٢).

– الفاتحة (ص ٥)، وتتضمن الاستفتاح بالحمد لله تعالى.

– توطئة (ص ٦-١٢)، تحدَّث فيها المؤلف عن معايب العقل المعرفي المنطوي على الدراسات الإسلامية، وفي مقدمة تلك الصور المعيبة:

١. الخلط بين التراث المُقَدَّسِ، والتراث الإنساني.

٢. عقدة التقديس المطلق للقديم، من التراث والموروث بمختلف عناصره غير المقدسة.

ثم أتبع ذلك بالإشارة إلى أن كُتَّاب الوحي فاتهم الإتقان الكامل لصنعة الكتابة، ومن ثم جاء الرسم العثماني لذلك رسمًا غير مُقَعَّدٍ، مخالفًا للإملاء وقواعده، وأثار ذلك تساؤلات حول كون الرسم توقيفيًّا، أو اجتهاديًّا، ووضع المؤلف نتيجة البحث في مقدمته بقوله:" إن النظر والتدقيق يحكمان برجحان الرأي القائل بعدم توقيفية الرسم العثماني، وجواز تغييره لعدم كونه مقدَّسًا"[١].

– تمهيد: في أصول الخط العربي وانتقاله (ص١٣-١٧)، أشار فيه المؤلف إلى بعض النظريات القديمة والحديثة في أصل الخط العربي.

---

[١] الرسم القرآني ص ١١.

- مدخل (ص ١٨-٢٥): أشار المؤلف فيه إلى حال الكتابة العربية وقت تنزيل القرآن وتدوينه، وأن الرسم القرآني انفرد بهيئات مخالفة لقواعد الإملاء، ثم ذكر أضرب الرسم العربي: الرسم الإملائي، والرسم العروضي، والرسم القرآني الذي ليس له قواعد محدودة ولا أصول مقننة تضبطه كما قال المؤلف، وذكر بعض ظواهر الرسم، من حذف وزيادة وبدل ووصل.

وأنكر المؤلف تسمية الرسم القرآني نظامًا كتابيًّا، فهو لبدائيته لا يستحق تسميته بالنظام الكتابي، وأشار إلى انقسام الباحثين إلى طائفتين: طائفة المانعين تغيير الرسم، المُدَّعِين توقيفيته، وطائفة المجيزين القائلين باصطلاحيته، ثم ذكر أن بعض خصوم القرآن وجدوا في ظواهر الرسم مطعناً فيه.

- الفصل الأول: الرسم العثماني توقيف أم اصطلاح؟
- المبحث الأول: مذهب توقيفية الرسم العثماني (ص٢٨-٣٥).
- المبحث الثاني[1]: مذهب اصطلاحية الرسم العثماني (ص٣٧-٤٣).

وليس القول بوجود مذهبين وموقفين من الرسم بجديد، وقد كُتِبَتْ في ذلك بحوث كثيرة قبل صدور هذا الكتاب، ولكن الذي يؤخذ على معالجة

[1] في الكتاب (ص ٣٦): المبحث الثالث، وهو سهو.

المؤلف للموضوع خلطه بين القول بالتوقيف ووجوب الالتزام بالرسم، والقول بالاصطلاح وجواز عدم الالتزام به في الرسم، وليس ثم تلازم بين الأمرين، كما سنوضح ذلك مفصلًا.

الفصل الثاني: المحاولات العملية للتغيير

المبحث الأول: بدايات التغيير (ص ٤٥-٤٩).

المبحث الثاني: محاولات حديثة (ص ٥١).

المبحث الثالث: التصنيف في علم الرسم القرآني (ص ٥٣-٥٥).

ولا يخفى على القارئ التضخيم الذي يحمله عنوان الفصل الثاني (المحاولات العملية للتغيير)، وقد أدرج فيه المؤلف بعض الروايات التاريخية انتزعها من سياقها وأعطاها تفسيرًا أكثر مما تدل عليه، وأشار إلى بعض الأعمال الحديثة التي حاول فيها أصحابها المحافظة على الرسم القرآني، وتيسيره على القارئ، مثل المصحف المفسر الميسر، بكتابة الكلمات التي فيها ظواهر معينة أسفل الصفحات بالرسم العثماني، وسماها الكاتب محاولات لتغيير الرسم.

- القافلة (لعل الباحث يريد: الخاتمة) ذكر فيها (ص ٥٦-٥٧) ما انتهى إليه بالبحث، ويتلخص في أربعة أمور:

١. إن ترك التزام الرسم العثماني أمر جائز لا حرج فيه !

٢. ما القول بتوقيفيته إلا دعوى عريضة لكنها غير عميقة ولا متينة.
٣. القرآن محفوظ ليس بالرسم والخط، وإنما بالسماع والمشافهة.
٤. إن المصلحة الأوكد لنص القرآن أن يكتب حسب قواعد الإملاء.

- الملاحق:

- ملحق (١): من تفارقات الرسم العثماني في المصحف، ذكر فيه ثمانية أمثلة لقراءات لعاصم وأبي عمرو، يترتب عليها إثبات الألف وحذفها (ص ٥٩).

- ملحق (٢): أهم ما كتب عن الرسم القرآني وأشهره، ذكر فيه عددًا من الكتب الخاصة بالرسم حديثة وقديمة (ص ٦١-٦١)، وسبق في المبحث الثالث من الفصل الثاني ذكر عدد من تلك المؤلفات (ص ٥٣-٥٥).

- مجرد المصادر والمراجع: ذكر فيه اثني عشر مصدرًا (ص ٦٣-٦٤)، علمًا أن الكاتب لم يذكر جميع المصادر الواردة في هوامش البحث، فهناك ضعف هذا العدد، أي أربعة وعشرون مصدرًا لم تذكر في ذلك المجرد ! ولولا خشية الإطالة لذكرتها هنا، ولم أكتب هذه الرسالة لمثل هذا الخلل المنهجي، فأمره هين بجانب الخلل الموضوعي الوارد في الكتاب.

- الفهرس الموضوعي (ص ٦٥-٦٦).

هذه خلاصة في التعريف بالكتاب، وهذا أوان الشروع في مناقشة المسائل الواردة فيه، التي جانَب فيها المؤلف - في تقديري - الصواب.

المبحث الأول

مناقشة دعوى الخلط بين المُقَدَّسِ وغير المُقَدَّسِ

ذكر المؤلف في (التوطئة ص٦) ما سماه أبرز معايب العقل المعرفي المعاصر المنطوي على منظومة الدراسات الإسلامية، وأنه مُصَابٌ بجمهور من صور الخلط، على أكثر من مستوى، وفي غير زاوية، ومن أربى هذه الصور المعيبة:

أولاً: الخلط بين التراث المقدس، والتراث الإنساني.

قال (ص٦):" حيث تُسْبَغُ لوازم الأول على الثاني، ويكتسب الثاني مقتضيات التعامل مع الأول، ولم يقف هذا الخلط المُخِلُّ عند المستوى النظري، بل تعداه للمستوى العملي ...".

ثانيًا: عقدة التقديس المطلق للقديم، من التراث الموروث بمختلف عناصره غير المقدسة.

وهذه العقدة في رأي المؤلف (ص ٧): هي نتاج عملية الخلط بين الموروث المُقَدَّسِ، والموروث غير المُقَدَّسِ، ولا تزال هذه البلية ناصبة أطنابها، وفاتحة أبوابها، ومشهرة أنيابها في تاريخنا وفكرنا، نحن المسلمين.

والرسم في رأي المؤلف (ص ٣٥) هو عمل وجهد بشري، لا يجوز أن نسبغ عليه مسوح القدسية.

وأنكر المؤلف على بعض علماء السلف قوله:(لأن الطعن في الكتابة كالطعن في التلاوة)، فقال (ص ٣١):" وليس يظهر لي من أين للرجل أن

يجعل الطعن في الكتابة كالطعن في التلاوة، لأنْ لا وَجْهَ لقوله هذا أبداً، ولا أثارة عليه من علم".

وقال المؤلف في التوطئة (ص ١٠): "العبرة في نقل القرآن هي الرواية الفمية الشفاهية، لا بالرسم المكتوب"، وكرر ذلك في الخاتمة بالقول (ص ٥٦): إن القرآن الكريم محفوظ بحفظ الله له، والعبرة في نقله ليست بالرسم والخط، وإنما بالسماع والمشافهة".

إنَّ فهم مقولة المؤلف حول الخلط بين الموروث المُقَدَّسِ وغير المقدس يمكن أن يكون من خلال بُعْدَيْنِ: البعد اللغوي، والبعد الفلسفي، فالمعنى اللغوي للتقديس هو تنزيهُ الله عز وجل، ومن صفات الله تعالى القُدُّوس، وهو الطاهر المُنَزَّهُ عن العيوب والنقائص[١]، وليس ثمة من خلل يترتب على هذا الفهم، فلا تُعْطَى صفة التقديس إلا لله تعالى، ولكلامه عز وجل.

ولا عصمة لأحد من العلماء وغيرهم، سوى الأنبياء، عليهم السلام، وللإمام مالك بن أنس، رحمه الله تعالى، مقولة مشهورة ذات دلالة جامعة في هذا الصدد، وهي قوله:" كل أحد يُؤْخَذُ من قوله ويُتْرَكُ، إلا صاحب هذا القبر ﷺ"[٢]. وكان علماء المسلمين على مدى القرون يراعون هذا المعنى في

---

[١] ينظر: ابن منظور: لسان العرب ١٦٨/٦.

[٢] ينظر: الذهبي: سير أعلام النبلاء ٩٣/٨.

آرائهم وأقوالهم، على اختلاف علومهم وفنونهم، وقد اختلفوا في ما بينهم، بحسب تفاوت العقول والمناهج، ولم يحجر بعضهم على بعض في التفكير، ولم تكن فكرة الخلط بين المُقَدَّسِ وغير المُقَدَّسِ التي أشار إليها المؤلف تسيطر على عقولهم، وتحول بينهم وبين التفكير الحر.

أما فهم التقديس من خلال البُعْدِ الفلسفي فإنه قد يؤدي إلى تحقيق أغراض تنتهي إلى التحرر ليس من الموروث غير المقدس، وإنما التحرر من الموروث المقدس نفسه، ومن ثم كانت هذه المقولة تترد عند من يُسَمَّوْنَ بالحَدَاثِيِّينَ الذين تبنوا فكرة التحرر من الفهم الموروث لكثير من قضايا الدين، وفسروا الدين تفسيراً خاصاً يترتب عليه التحلل من أحكامه، باعتباره نتاج فترة تاريخية معينة، وانتهت صلاحيته بانتهاء تلك الفترة !

ولا يخفى على القارئ أن المؤلف اتخذ من قضية الخلط بين المقدس وغير المقدس وسيلة للدعوة إلى التخلي عن الرسم العثماني في كتابة المصاحف، فما دام الرسم عملًا بشريًّا فهو غير مقدس، ويجب عدم ربطه بالنص القرآني المنزل، الذي هو وحده يستحق صفة التقديس، وزاد على ذلك وصف الرسم بالبدائية، وعدم القاعدية، وأنه مليء بمخالفة الرسم القياسي !

ولا شك في أن العلاقة بين الرسم القرآني والنص القرآني أقوى وأعمق مما صوَّره المؤلف، فالرسم ليس مجرد وسيلة لتمثيل اللفظ فقط، ولكنه صار جزءاً من ذلك النص، وركنًا من أركانه، وهذا ما فهمه علماء السلف من

لدن عصر الصحابة، وفي العصور اللاحقة، حتى قال الشوكاني: إن رسم المصحف (هُوَ الرُّكْنُ الْأَعْظَمُ فِي إِثْبَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ لِلْقُرْآنِ)[١].

ومن المعروف أن من مظاهر التميز في تاريخ القرآن الكريم أنه كُتِبَ بين يدي النبي ﷺ، فلم يتأخر التدوين عن زمن التنزيل، ويمكننا القول اليوم، وبعد أكثر من أربعة عشر قرنًا من البعثة النبوية: إن المصحف الذي بين أيدينا هو القرآن الذي تلقاه رسول الله ﷺ عن جبريل، وهو الذي كتبه الصحابة في المصاحف، ولا شك في أن من يدعو إلى تغيير الرسم الذي كتبه الصحابة ينزع عن المصحف تلك الخصوصية، عن قصد، أو عن غير قصد.

وتأكيد المؤلف على النقل الشفاهي للقرآن الكريم، وإلغاء قيمة التدوين والرسم القرآني، يخالف الهدي النبوي، الذي أكد على كتابة القرآن الكريم، وعلى تقييد العلم بالكِتَاب[٢]، ويتناقض مع منهج النقد التاريخي الحديث الذي يؤكد على قيمة الوثائق المكتوبة، ويجعلها أكثر أهمية من الرواية الشفهية، وقد أظهرت الفحوص الحديثة لرقوق بعض المصاحف أنها مكتوبة في زمن مبكر من تاريخ الإسلام، وهو ما يؤكد أصالة المصاحف التي بين أيدينا، وأن النص فيها لا يختلف عن النص في تلك الرقوق.

---

[١] إرشاد الفحول ٨٩/١.

[٢] ورد ذلك في آثار مرفوعة، وموقوفة (ينظر: ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله ٣٠٦/١-٣١٠).

ومن ثم تجب المحافظة على المعادلة القائلة بتضافر النقل الشفهي للقرآن، والتدوين الكتابي لنصه، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، ونظراً لذلك الارتباط بين رسم المصحف وتلاوته اتخذ علماء القراءة موافقة القراءة للرسم مقياساً للقراءة الصحيحة، وجعلوا الرسم أحد أركان القراءة الصحيحة، فإنْ خالفتِ القراءة الرسم عُدَّتْ شاذَّةً، وليس ذلك من عمل المتأخرين، فنجده في أول كتابٍ جامعٍ للقراءات، وهو كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، فقد كان أبو بكر ابن الأنباري يتحدث عن هاء الوقف أو السكت في القرآن الكريم، وكيفية الوقف عليها، فقال:" وقوله تعالى: ﴿ فَٱنظُرۡ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمۡ يَتَسَنَّهۡ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] اختلف القراء في الهاء، فكان أبو جعفر وشيبة ونافع وعاصم وابن كثير يثبتون الهاء في (يَتَسَنَّهْ) إن وصلوا وإن قطعوا ... وكان أبو عمرو يوافقهم في هؤلاء الحروف كلهن إلا في الحرف الذي في الأنعام [٩٠]، فإنه كان يحذف الهاءَ منه في الوصل ويثبتها في الوقف، كذا ذكر أبو عبيد في كتابه"[١].

وقول ابن الأنباري في آخر هذا النص (كذا ذكر أبو عبيد في كتابه) يدل على أنه نقل الكلام السابق من كتاب (**القراءات**) لأبي عبيد. ومضى ابن الأنباري في ذكر مذاهب القراء في هذه القضية، ويختم كلامه بنقل نص

---

[١] إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٠٣-٣٠٤.

عن أبي عبيد، وهو النص الذي تضمن الإشارة إلى أركان القراءة، قال ابن الأنباري:" وقال أبو عبيد القاسم بن سلَّام الأَسْدِيُّ: الاختيار عندي في هذا الباب كله الوقوف عليها بالهاء بالتعمد لذلك، لأنها إذا أُدْرِجَتْ في القراءة مع إثبات الهاء كان خلاف الكِتَاب، فإذا صار قارئها إلى السكت عندها على ثبوت الهاءات اجتمعت له المعاني الثلاثة، وهي:

- أن يكون مصيبًا في العربية.
- وموافقاً للخط .
- وغير خارج من قراءة القرّاء"[١].

وهذا النص مُهِمٌّ في تاريخ القراءات ؛ لأنه يشير إلى سبق أبي عبيد إلى تقرير أركان القراءة الصحيحة، ولأنه يدل على أن دراسة القراءات القرآنية كانت تخضع منذ وقت مبكر لضوابط علمية محددة، ولم يزد من تناول هذا الموضوع بعد أبي عبيد شيئًا يذكر، اللّٰهُمَّ إلا في الشرح والتفصيل.

وكان محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) قد ألمح كثيرًا إلى أركان القراءة الصحيحة في تفسيره، وقد صرَّح بها في كتابه (**الجامع في القراءات**)، كما نقل ذلك عنه المنتوري في **شرح الدرر اللوامع** حيث قال:" وقال الطبري في **الجامع**: ثم كُلُّ مَن اختار حرفًا من المقبولين من الأئمة، المشهورين بالسُّنَّةِ والاقتداء بِمَن مضى من علماء الشريعة، راعَى في اختياره:

---

[١] إيضاح الوقف والابتداء ٣١١/١.

الروايةَ أوَّلًا .

ثمَّ موافقةَ المصحف الإمام ثانيًا.

ثم العربيةَ ثالثًا.

فَمَن لم يراعِ الأشياء الثلاثة في اختياره لم يُقْبَلِ اختيارُهُ، ولم يتداوَلْهُ أَهْلُ السُّنَّةِ والجماعة"[١].

واشتهرت أركان القراءة الصحيحة هذه، واستند إليها علماء القراءة في تمييز القراءة الصحيحة من الشاذة، قال مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) وهو يتحدث عن أقسام القراءات: "قسم يُقْرَأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خِلال، وهي: أن يُنْقَلَ عن الثقات إلى النبي ﷺ ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعًا، ويكون موافقًا لخط المصحف"[٢].

وقال ابن الجزري:" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصَحَّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز رَدُّهَا ولا يَحِلُّ إنكارُهَا، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن

---

[١] شرح الدرر اللوامع ص ٨٦٤.

[٢] مكي: الإبانة ص ٥١.

العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أُطْلِقَ عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[١].

وإنكار المؤلف قول مَن قال: (الطَّعْنُ في الكتابة كالطعن في التلاوة) ليس مقبولًا، فإن هذا القول يظل صحيحًا، لأن القرآن بالكتابة حُفِظَ، وبها قُرِئَ، وقد قال الأندرابي (ت ٤٧٠هـ):" واتباع المصحف في هجائه واجب، ومَن طَعَنَ في شيء من هجائه فهو كالطاعن في تلاوته، لأنه بالهجاء يُتْلَى"[٢].

والخلاصة في هذه القضية أن ما ذهب إليه مؤلف الكتاب من عدم قدسية الرسم، لأنه عمل بشري، لا يُسَوِّغُ القول بترك الالتزام به، واستعمال الرسم الإملائي في كتابة المصاحف بدلًا عنه، للظروف التاريخية والوشائج الموضوعية التي تربط النص القرآني بالرسم، على نحو ما أشرت في الفقرات السابقة.

---

[١] النشر ٩/١.

[٢] الإيضاح ص ١٤٣، ونقله النوزاوازي مؤلف كتاب المغني في القراءات (ينظر: ٢٨٩/١).

أما دعوى بدائية الرسم، وعدم قاعديته، التي كررها المؤلف، وحاول أن يجعلها مسوغًا للدعوة إلى ترك الالتزام به في كتابة المصاحف، فهي مقولة زائفة، وسوف أعود لمناقشتها وبيان بطلانها في مبحث لاحق.

المبحث الثاني

الخلط بين القول بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف والقول بتوقيفية الرسم

لا يخفى على القارئ أن موضوع كتاب الدكتور المحجوبي الرئيس هو بحث مسألة كون الرسم العثماني توقيفًا أو اصطلاحًا، فهذا ظاهر من عنوان الكتاب، وهذه قضية كثر الحديث عنها في عصرنا الحاضر بخاصة، وأشبع القول فيها الدارسون[١]، ولست بصدد مناقشتها والترجيح بين أحد المذهبين، لأني تناولت المسألة في بعض أعمالي العلمية السابقة، وترجح عندي أن الرسم القرآني ليس توقيفيًّا، أي إن كُتَّاب الوحي حين يكتبون بين يدي النبي ﷺ لم يكن يُبَيِّنُ لهم كيف تُرْسَمُ الكلمات، ولكنه كان يحرص على قراءة الكاتب ما كَتَبَ بين يديه، للتأكد من أنه لم يُسْقِطْ منه شيئًا[٢].

---

[١] ينظر: عبد الحي حسين الفرماوي: رسم المصحف ونقطه ص ٣٤٥-٣٧٣، وشعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة ص ٦٣-٧٩، وأحمد خالد شكري: حكم الالتزام بقواعد رسم المصحف (بحث) ص ٤١١-٤٢٨.

[٢] لم أجد في الأدلة التي يذكرها القائلون بأن الرسم القرآني توقيفي ما يقطع بذلك، ومن ثم كنت أرجح كونه اصطلاحياً في عدد من كتاباتي السابقة (ينظر: رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية ص ٢٠٢-٢٠٣، والميسر في علم رسم المصحف وضبطه ص ٤٦-٤٩). وصرت أميل في السنين الأخيرة إلى القول بأن الرسم القرآني لم يكن

ولست بصدد مناقشة مذهب الفريقين، كما قلت، ولكني أريد توضيح خطأ منهجي وقع فيه مؤلف الكتاب، وهو الخلط بين القول بتوقيفية الرسم، ووجوب الالتزام به، والخلط بين القول باصطلاحية الرسم وجواز ترك الالتزام به في كتابة المصاحف، وليس هناك تلازم بين القول باصطلاحية الرسم والقول بجواز مخالفته، فأكثر من ذهب إلى اصطلاحية الرسم، ولم يصرح بتوقيفيته، يوجب الالتزام به، وأدى ذلك الخلط عند المؤلف إلى خلل في نسبة القولين، والخلط بين المذهبين، وهو ما سأبينه في هذا المبحث.

ذكر المؤلف في ما سماه (توطئة) أن من مظاهر الخلل في العقل المعرفي المعاصر المنطوي على منظومة الدراسات الإسلامية عقدة التقديس المطلق للقديم بمختلف عناصره غير المقدسة (ص٧)، وأشار إلى أنَّ كُتَّاب الوحي قد فاتهم الإتقان الكامل لصنعة الكتابة، ومن ثم جاء الرسم العثماني غير مُقَعَّدٍ، ومخالفًا للإملاء وقواعده، وأثار ذلك الأمر التساؤل: هل كان الرسم

توقيفيًّا، كما أنه لم يكن اصطلاحيًّا، بمعنى أن كُتَّاب الوحي ﷺ لم يصطلحوا اصطلاحًا جديدًا في الرسم لم تعرفه الكتابة العربية من قبل، وإنما كانوا يستعملون ما كان يستعمله كُتَّاب ذلك الزمان في ما يكتبون في غير كتابة القرآن الكريم، والله أعلم (ينظر بحث: مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف، ضمن كتاب: أبحاث في رسم المصحف وضبطه ص ١٥-٢٠).

القرآني توقيفيًّا مُلْزِماً مُقَدَّسًا؟ أم كان اجتهاديًّا غير مُلْزِمٍ بحسب مُكْنَةِ كُتَّابِهِ، في ظل سوء هجائهم (ص١٠)؟.

ويبدو أن الربط بين القول بعدم توقيفية الرسم العثماني يستلزم عند المؤلف القول بجواز تغييره، لعدم كونه مُقَدَّسًا (ص١١)، ومن ثم فإن المؤلف لا يكاد يذكر أحد المذهبين (التوقيف، والاصطلاح) إلا قَرَنَ الأول بوجوب الالتزام به، وقَرَنَ الثاني بجواز تغييره، وتكرر ذلك في الكتاب في مواضع متعددة.

فقد ذكر المؤلف في ما عنونه بكلمة (مدخل) أن رسم المصحف الشريف فيه مخالفة لقواعد الإملاء العربي (ص ١٨)، وهو ليس له قواعد محددة ولا أصول مقننة تضبطه (ص ٢٠)، وأشار إلى أن بعضهم يقول: إن هذه اللاقاعدية في الرسم القرآني سر من أسرار القرآن لا ينبغي الاقتراب من ساحة قدسيته، ومن ثم فالأمر توقيفي لا يجوز مغادرته إلى غيره. وقال آخرون بعدم توقيفية هذا الرسم وجواز كتبه على قواعد الإملاء وضوابطه (ص ٢٢).

وأردف ذلك بالقول: إن الآراء والمذاهب في هذا المضمار يمكن تقسيمها إلى ثنتين من الطوائف:

الأولى: طائفة المانعين، المُدَّعِين توقيفية الرسم العثماني، وعدم شرعية استبداله.

والثانية: طائفة المجيزين القائلين باصطلاحيته، وجواز أن يستبدل به الرسم الإملائي المقعد المنضبط (ص ٢٣).

وظل المؤلف يعالج الموضوع في ظل هذه المعادلة الثنائية التي تربط بين التوقيفية ومنع التغيير له، والاصطلاحية وجواز التبديل، فخصص الفصل الأول من الكتاب للحديث عن مذهب توقيفية الرسم، ومذهب اصطلاحية الرسم، فقال:

أولًا: المذهب الأول (التوقيفيون): يرى التوقيفيون أن الرسم العثماني رسم توقيفي مقدس، لا يجوز مغادرته إلى غيره من طرائق الرسم (ص ٢٩).

ثانيًا: المذهب الثاني: (الاصطلاحيون) الذي يرون أن رسم المصحف اصطلاحي تواضعي، غير توقيفي، ومن ثم فإنهم لا يرون حرجاً ولا مانعاً من شأنه أن يحجز أو يمنع مغادرة الرسم العثماني، إلى الرسم الإملائي المقعد المؤصل(ص٣٧).

ولازمتْ هذه المعادلة الباحث إلى خاتمة البحث التي خلص فيها إلى أن الرسم (لا برهان على كونه مقدسًا ولا توقيفيًّا) (ص ٥٦).

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المعادلة التي بنى عليها المؤلف كتابه، وهو أن من قال بوجوب الالتزام بالرسم يستند في ذلك إلى أنه توقيفي، ليست صحيحة، فلم يصرح بتوقيفية الرسم إلا بعض المتأخرين، أما المتقدمون من الفقهاء وعلماء الرسم فقد نصوا على وجوب الالتزام به في كتابة المصاحف، من غير ذكر لكمة التوقيف، ولا الاصطلاح.

ومن ثم يجب على دارس رسم المصحف عدم الخلط بين أمرين ، الأول: القول بوجوب اتباع رسم المصحف المُعَبَّر عنه بالرسم العثماني ، والثاني: القول بأن ذلك الرسم توقيفي[١]، فجمهور علماء الأمة من المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين يقولون بوجوب اتباع الرسم والمحافظة عليه في كتابة المصاحف ، أما القول بأن الرسم توقيفي فإن المؤلفين في رسم المصحف من المتقدمين لم يتعرضوا لهذه المسألة في كتبهم ، وظهرت عند المتأخرين والمعاصرين ، وحَمَلَ بعضهم رأي الجمهور بوجوب اتباع الرسم على أنه دليل على التوقيف ، وبين الأمرين فرق كبير ، فلم يقصد القائلون بوجوب المحافظة على الرسم العثماني في كتابة المصحف هذا المعنى، ولم تكن هذه القضية مثار اهتمامهم.

وقد قال الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني في الإجابة على هذا السؤال: هل رسم المصحف توقيفي ؟ قال في الجواب:" للعلماء في رسم المصحف آراءٌ ثلاثة ، الرأي الأول: أنه توقيفي لا يجوز مخالفته ، وذلك مذهب الجمهور..."[٢]، وفي قول الشيخ الزرقاني بأنه مذهب الجمهور نظر، فمذهب الجمهور وجوب الالتزام بالرسم في كتابة المصاحف، وليس القول بأن الرسم توقيفي.

---

[١] ينظر: صبحي الصالح: مباحث في علوم القرآن ص٢٧٨.

[٢] مناهل العرفان ٣٧٠/١.

ويبدو أن الذي فتح الطريق إلى القول بكون الرسم توقيفيًّا الشيخ عبد العزيز الدباغ (ت ١١٣٢هـ) مما نقله عنه تلميذه أحمد بن المبارك (ت ١١٥٥هـ) في كتابه (الإبريز) فقد سأله: " فهل رَسْمُ القرآن على الصفة المذكورة صادر من النبي ﷺ أو من ساداتنا الصحابة ﷺ ؟ فقال ﷺ: هو صادر منه ﷺ، وهو الذي أَمَرَ الكُتَّاب من الصحابة ﷺ أن يكتبوه على الهيئة المذكورة ، فما زادوا ولا نقصوا ﷺ على ما سمعوا من النبي ﷺ "[1].

وحين قال له تلميذه أحمد بن المبارك: " فإن جماعة من العلماء - رحمهم الله - ترخصوا في أمر الرسم ، وقالوا: إنما هو اصطلاح من الصحابة ﷺ جَرَوْا فيه على ما كانت قريش تكتب عليه في الجاهلية ..."، أجابه بقوله: " ما للصحابة ولا لغيرهم في رسم القرآن العزيز ولا شعرة واحدة ، وإنما هو توقيف من النبيِّ ﷺ، وهو الذي أمرهم أن يكتبوه على الهيئة المعروفة بزيادة الأحرف ونقصانها ، لأسرارٍ لا تهتدي إليها العقول ، وما كانت العرب في جاهليتها ولا أهل الإيمان من سائر الأمم في أديانهم يعرفون ذلك ، ولا يهتدون بعقولهم إلى شيء منه ، وهو سر من أسراره ، خصَّ الله به كتابه

[1] الإبريز ص١١٦.

العزيز ... وكل ذلك لأسرار إلهية وأغراض نبوية ، وإنما خَفِيَتْ على النـاس ، لأنها من الأسرار الباطنية التي لا تُدْرَكُ إلا بالفتح الرباني"[١].

والمتتبع للروايات المتعلقة بكتابـة القـرآن في زمنـه ﷺ وجَمْعِـهِ في الصحف ونَسْخِهِ في المصاحف ، لا يجد ما يشـير إلى شيء مـن التوقيـف في الكتابة ، بل يجد أن الصحابة – رضـوان الله علـيهم – أعملـوا فكـرهم في اختيار الرسم المناسب، في ضوء القاعـدة الـتي وضـعها لهـم أمـير المـؤمنين عثمان بن عفان ﷺ حين قال لكُتَّاب المصاحف: " إذا اختلفتم أنـتم وزيـد بن ثابت في عربية من عربية القرآن فاكتبوها بلسان قريش، فـإن القـرآن أُنْزِلَ بلسانهم ، ففعلوا"[٢].

وقد أوجب جمهـور العلمـاء وأفـتى الفقهـاء بوجـوب الالـتزام بالرسـم العثماني في كتابة المصاحف ، وصارت موافقة القراءة لرسم المصحف شرطًا لقبولها وصحة القراءة بها ، وقد نـص على وجـوب ذلـك المؤلفـون في رسـم المصحف ، مثل المهدوي[٣]، والداني[٤]، والبـيهقي[١]، وغـيرهم[٢]. وأصـدرت

---

[١] الإبريز ص١٦-١٢٠.

[٢] صحيح البخاري ص٩٩١ (رقم الحديث ٤٩٨٤).

[٣] هجاء مصاحف الأمصار ص٣٤.

[٤] المقنع ص ١٢٤.

المجامع الفقهية في العصر الحديث فتاوى بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف ، وعدم استعمال الإملاء الحديث فيها[٣].

ونُقِلَ عن بعض علماء السلف أنهم لم يوجبوا الالتزام برسم معين في كتابة المصاحف ، على نحو ما ذهب إليه أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) في كتاب الانتصار حين قال: " وفي الجملة فإنَّ كُلَّ مَنِ ادَّعَى أنه يَجِبُ على الناس رَسْمٌ مخصوص وَجَبَ عليه أن يُقِيمَ الحجة على دعواه ، وأنَّى له بذلك "[٤]، وهو اجتهاد منه، رحمه الله، لأن الرسم العثماني كتبه كُتَّاب الوحي بين يدي النبي ﷺ، لتمثيل ألفاظ الوحي المنزل عليه، وارتبطت القراءات

---

[١] شعب الإيمان ٤/٢١٩ ، وينظر: السيوطي: الإتقان ٦/٢٢٠٠ .

[٢] ينظر: الزركشي: البرهان ١/٣٧٩ ، والسيوطي: الإتقان ٦/٢٢٠٠.

[٣] ينظر: شعبان محمد إسماعيل: رسم المصحف وضبطه ص٨١ ، فقد أورد قرار مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف، وقرار هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ، وقرار المجمع الفقهي الإسلامي ، التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة .

[٤] ينظر: الانتصار ٢/٥٤٩ ، وأحمد بن المبارك: الإبريز ص١١٩ ، والزرقاني: مناهل العرفان ١/٣٧٤.

القرآنية بهذا الرسم، وصارت موافقة القراءة له أحد شروط القراءة الصحيحة[١]، ومِن ثَمَّ وَجَبَتِ المحافظةُ عليه.

أما قول الشيخ عبد العزيز الدباغ: إن العرب في جاهليتها لم تعرف هذه الكتابة فإن ذلك بحسب ما كان معروفًا في زمن الشيخ – رحمه الله – أما في زماننا فقد كشفت الدراسات المتعلقة بالخطوط القديمة أن الكتابة العربية قبل الإسلام كانت تحمل الخصائص التي ظهرت في رسم المصاحف العثمانية.

[١] ينظر: مكي: الإبانة ص ٥١، وابن الجزري: النشر ٩/١.

المبحث الثالث

وصف الرسم العثماني بالإملاء غير المُقَعَّدِ

دأب مؤلف الكتاب الدكتور خالد إبراهيم المحجوبي على وصف الرسم العثماني بغير المُقَعَّدِ، وغير المُنْضَبِطِ، وغير المُؤَصِّلِ، في مقابل الرسم الإملائي: المُقَعَّدِ، والمُنْضَبِطِ، والمُؤَصَّلِ، ووراء هذه القائمة من الأوصاف السلبية للرسم العثماني هدف يسعى الكاتب لإقناع القارئ به، وهو وجوب ترك ذلك الرسم الذي جمع تلك الصفات السلبية، واستعمال الرسم الإملائي مكانه.

وسيتضمن هذا المبحث أمرين، الأول: توثيق تلك الأوصاف السلبية من الكتاب، والثاني: النظر في مقدار انطباقها فعلاً على الرسم العثماني؟

أولًا: الرسم العثماني غير المُقَعَّد

يقول مؤلف الكتاب: إن كُتَّابَ الوحي فاتهم الإتقان الكامل لصنعة الكتابة، فجاء الرسم العثماني للقرآن غير مُقَعَّدٍ، مخالفًا للإملاء وقواعده (ص ١٠).

وقال: وبإلقاء النظر إلى رسم المصحف الشريف نلحظ ما فيه من مخالفة لقواعد الإملاء، ففي العربية ثلاثة نظم كتابية:

الأول: الرسم الإملائي، وهو محكوم بقواعد وضوابط معلومة، هي ما يعرف بقواعد الإملاء، بحيث يُعَدُّ كل ما خالفها خطأً إملائياً.

الثاني: الرسم العروضي، وهو خاص بالتقطيع العروضي، ويقوم على كتابة كل ما يُنْطَقُ، وحذف ما لا يُنْطَقُ.

الثالث: الرسم القرآني، وهو لا يسري إلا في القرآن الكريم، وليس له قواعد محدودة ولا أصول مقننة تضبطه، كما لقواعد الإملاء العربي المحددة المؤصلة، والمخالفات الرسمية الخطية لقواعد الإملاء كثيرة جدًّا (ص ١٨-٢٠).

وكنت قد كتبتُ في وقت سابق بحثًا في (مراجعة عدد من النظريات المتعلقة برسم المصحف في ضوء علم الخطوط القديمة)[١]، ومن ضمن النظريات التي وقفت عندها نظرية تعدد النظم الكتابية، وقت تدوين القرآن الكريم، التي أخذ بها عدد من الباحثين في الرسم العثماني، وقالوا بأن الرسم العثماني خالف الرسم القياسي في عدد من الظواهر، وتقوم فكرة البحث على أن العرب لم يعرفوا إلا نظاماً كتابياً واحداً وقت تنزيل القرآن الكريم وتدوينه، وكانوا يستعملونه في مجالات الكتابة كافة، وبعد ما يقرب من قرنين من الزمان ظهرت قواعد الرسم القياسي على يد علماء اللغة العربية، على أساس كتابة الكلمة بحروف هجائها مبدوءًا بها وموقوفًا عليها.

---

[١] منشور ضمن بحوث المؤتمر الدولي لتطوير الدراسات القرآنية، الذي أقامه كرسي القرآن الكريم وعلومه ـ في جامعة الملك سعود بالرياض، في ١٤٣٤/٦/٤هـ= ٢٠١٣/٢/١٦م، وأعدت نشره في كتاب (أبحاث في رسم المصحف وضبطه ص ٥-٣٦)، نشر جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م.

والنظر إلى ظواهر الرسم العثماني من خلال قواعد الإملاء القياسي فيه خطأ منهجي واضح، قَصَدْتُ من خلال ذلك البحث توضيحه[١].

وبالنظر إلى موقف مؤلف الكتاب من رسم المصحف، وكونه غير مقعد ولا منضبط ولا مؤصل، فإنه يرى بأنه لا يستحق أن يطلق عليه نظام كتابي، وذلك حيث يقول:" هنا أسجل عدم قبولي لِمَا ذهب إليه الباحث د. غانم قدوري حين قال بأن القرن الأول الهجري شهد نظامًا كتابيًّا واحدًا، هو الذي اعتمده الناس في كتابة المصاحف، ونحن على دراية بأن ذلك الوقت لم يكن قد شهد نظامًا كتابيًّا مُعَيَّنًا، بل هو عهد انصبغ بالصبغة الأمية، وندرت فيه ممارسة الكتابة، ولم يُتَحْ لها بيئة تستوعب أي نظام كتابي إلا ما شاع بتفاريق، ونطاقة محدودة بين أفراد من العرب ممن أتيح لهم الإلمام بمعرفة الخط والرسم على نحو بدائي غير متطور، ولا متشكل، بحيث يمتنع تصور وجود ما يستحق تسميته بالنظام الكتابي"(ص ٢١-٢٢). وسوف أعود لمناقشة هذه المسألة في الفقرة الآتية، إن شاء الله.

واستأنس مؤلف الكتاب باستعمال بعض خصوم القرآن الخلافات الحاصلة في الرسم، أو ما سموه بالأخطاء الهجائية الكثيرة للطعن في القرآن، ونقل أمثلة لِمَا ذكروه، من مثل زيادة الألف بعد اللام ألف، والكلمات المحذوفة الألفات، ورسم تاء التأنيث مبسوطة، ثم قال:" وقد نقلته على

---

[١] ينظر: أبحاث في رسم المصحف وضبطه ص ١٥-٢٠.

طوله، لأبين مدى تعلق الطاعنين بالخلاف الحاصل بين الرسم العثماني، وبين الرسم الإملائي العربي المُقَعَّد (ص ٢٥).

ثانيًا: مدى دقة الأوصاف التي أطلقها المؤلف على الرسم العثماني

وصف الدكتور خالد إبراهيم المحجوبي الرسم العثماني بأنه بِدَائِيٌّ، غيرُ مُقَعَّدٍ، ولا مُؤَصَّلٍ، ولا مُنْضَبِطٍ، كما مر في الفقرة المتقدمة من هذا المبحث، فهل تصح تلك الأوصاف بحق الرسم العثماني، أو أن في الأمر مبالغةً، أو خطأً في فهم طبيعة ذلك الرسم، وطبيعة النظام الكتابي الذي يقوم عليه الرسم؟

أصبح من المعروف لدى مؤرخي الخط العربي أن الخط الحجازي الشمالي الذي كُتِبَ به القرآن الكريم يرتبط بمجموعة الخطوط التي كانت سائدة في شمال الجزيرة العربية وبلاد الشام، وهو متطور عن الخط النبطي المنحدر من الخط الآرامي، وقد تم ذلك التحول للخط العربي في حدود القرن الرابع الميلادي، وتطور في القرون التي سبقت ظهور الإسلام، كما يدل على ذلك عدد من النقوش الجاهلية، مثل نقش النَّمَّارة (٣٢٨م)، ونقش جبل أُسَيْس (٥٢٨م)، ونقش حَرَّان (٥٦٨م)، وبعض النقوش الإسلامية المبكرة، مثل نقش القاهرة (٣١هـ)[١].

[١] ينظر في تفصيل ذلك: كتابي: علم الكتابة العربية ص ٣٠-٥٢.

إن النظر في النقوش العربية المبكرة يكشف عن نظام كتابي راسخ كان الكُتَّاب يراعونه في ما يكتبون، بغض النظر عن تحقيق ذلك النظام للمطابقة بين المنطوق والمكتوب، ومن خصائص ذلك النظام[١]:

١. اتجاه الكتابة من اليمين إلى اليسار.

٢. اتصال حروف الكلمة الواحدة ، إلا ما تعذر اتصاله من حروف العربية الستة ، وهي: الراء والزاي والدال والذال والواو والألف.

٣. لم تكن في الكتابة علاماتٌ للحركات، ولا نِقَاطٌ تميز الحروف المتشابهة في الصورة، وقد اخترع العلماء تلك العلامات في حقبة لاحقة ، بعد تدوين القرآن الكريم بهذه الكتابة.

٤. حُذِفَتِ الألف في وسط كثير من الكلمات ، كما يظهر ذلك في عدد من كلمات نقش النمارة ، ومن (إبراهيم ، والحارث ، وسليمان) في نقش جبل أسيس ، ومن (الرحمن ، وهذا ، والكتاب ، وجمادى ، وثلاثين) ، في نقش القاهرة ، أما في آخر الكلمات فالألف ثابتة في الرسم ، كما في كلمة (هذا وإننا وإذا) ، في نقش القاهرة.

٥. رُسِمَتِ الألف ياء في بعض الكلمات ، كما يبدو ذلك في كلمة (على) في نقش جبل أُسيس ، وفي كلمة (جمادى وإحدى) في نقش القاهرة .

---

[١] ينظر المصدر نفسه ص ٥١، وكتابي: الميسر في علم رسم المصحف وضبطه ص ١٨-١٩.

٦. جاءت تاء التأنيث مرسومة هاء في كلمة (مغيرة ، ومسلحة) في نقش جبل أُسيس ، وفي كلمة (رحمة) في نقش القاهرة ، في حين جاءت كلمة (سنة) مرسومة بالتاء المبسوطة في النقشين.

٧. جاءت حروف عدد من الكلمات موزعة على سطرين في نقش القاهرة، كما في كلمة (الكتاب ، والآخر).

٨. جاء عدد من الأعلام في نقش النَّمَّارة مرسومًا بواو في آخره ، مثل (عمرو ، ونزرو ، ومعدو) ، وكان ذلك يشكل ظاهرة شائعة في الكتابة النبطية، إلا إنها اختفت من الكتابة العربية ، إلا في كلمة (عمرو).

وقد استعمل كُتَّاب الوحي ذلك النظام الكتابي في تدوين القرآن الكريم، في العصر النبوي، ثم في عصر الخلفاء الراشدين، ولا يمكن القول إن الكتابة العربية لم تكن مقعدة أو مؤصلة في تلك الحقبة، وينطبق ذلك على الرسم العثماني الذي هو استمرار لتلك الكتابة، فلم يكن للعرب آنذاك نظامان للكتابة، استعملوا أحدهما في تدوين القرآن، واستعملوا الآخر في غيره، وإنما هو نظام كتابي واحد استعملوه في جميع الأغراض الكتابية.

وجَمَعَ علماء الرسم القرآني الظواهر التي لا يتوافق فيها الرسم مع النطق في خمسة أمور: الحذف، والزيادة، والبدل، والهمز، والوصل والفصل، وقد حاول علماء العربية بعد قرنين من تدوين القرآن الكريم مراجعة قواعد الكتابة العربية على أساس مطابقة الرسم للنطق، باستعمال قاعدة:(رسم

الكلمة بحروف هجائها، مبدوءًا بها وموقوفًا عليها)، ولكن لم تتخلص الكتابة العربية من جميع تلك الظواهر، كما هو معروف.

أما قول الدكتور خالد إبراهيم المحجوبي: إن الكتابة التي استعملت في تدوين القرآن الكريم لا تستحق أن يطلق عليها نظام كتابي فقول لا يستند إلى أساس علمي، فالنظام مجموعة من القواعد التي تحكم ظاهرة معينة، ولا يمنع تعدد القواعد التي تحكم الظاهرة الواحدة، وكذلك لا يمنع عدم المطابقة بين المكتوب والمنطوق من تسمية تلك القواعد نظاماً، فليس ثمة كتابة بشرية تتحقق فيها تلك المطابقة، إلا في ما يعرف بالكتابة العروضية، وفي الصوتية التي تُسْتَعْمَلُ في أغراض خاصة بالدرس الصوتي.

إن قول المحجوبي إن الرسم الإملائي مقعد ومؤصل ومنضبط لا يستقيم ولا يَطَّرِدُ إذا نظرنا في القواعد التي تحكم الإملاء العربي، من عدة نواح، منها:

١. لا يخلو الإملاء من الظواهر الخمسة، فالحذف في مثل: (هذا، وأولئك، ولكن)، والزيادة في مثل: (آمنوا، وكتبوا، وأولئك، ومائة)، والبدل في مثل: (رمى، وقضى)، وكذا تتنوع قواعد رسم الهمزة، والوصل والفصل.

٢. ليس هناك اتفاق في قواعد الإملاء العربي، بين جميع الدول العربية، فلبعض الدول تقاليد في الكتابة تخالف ما في الدول الأخرى.

٣. ليس هناك ثبات لقواعد الإملاء، فهو خاضع للتغيير والتبديل عبر العصور.

إنني لا أقصد من هذا الكلام عدم وجود تباين في ظواهر الرسم القرآني، ولكن ذلك التباين لا ينبغي أن يحملنا على وصفه بعدم التقعيد، كما لا ينبغي أن يحملنا على الدعوة إلى ترك استعماله في كتابة القرآن الكريم.

المبحث الرابع
الطعن في قدرات الصحابة الكتابية

صرَّح الدكتور المحجوبي أكثر من مرة في كتابه (الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح) بأن الصحابة لم يكونوا متقنين لصنعة الكتابة، وذلك في إطار التقليل من شأن الرسم الذي كتبوا به المصاحف، فقال في (توطئة الكتاب ص١٠):"إن كُتَّاب الوحي لَمَّا كان ذلك شأن بيئتهم فقد فاتهم الإتقان الكامل لصنعة الكتابة، التي لم تكن بدورها قد استقامت علماً واضحاً، وليس ذلك بنقيصة، كما قرر ابن خلدون وغيره".

وأكد المؤلف مذهبه في ضعف قدرات الصحابة الكتابية بأقوال بعض العلماء من السلف، الذين صدرت منهم كلمات شاذة في وصف الرسم القرآني أو كتبته، مثل: الفراء، وابن قتيبة، وابن خلدون، وزاد عليها حتى تكون دلالتها أشمل وأقوى، في الطعن في الرسم وكَتَبَتِهِ (ينظر ص ٣٧، و٣٩-٤٠).

وسبق لي مناقشة وجهة النظر هذه في كتابي (الميسر في علم رسم المصحف وضبطه)، وخلاصة ما قلته هناك[1]: إن عددًا من علماء العربية وغيرهم وَقَعَ تحت هيمنة القاعدة التي صاغها علماء الكتابة العربية في القرنين الثاني والثالث الهجريين والقائلة بوجوب كتابة الكلمة بحروف

---

[1] ينظر: الميسر في علم رسم المصحف وضبطه ص ١٨٥-١٩٢.

هجائها ، مبدوءًا بها وموقوفًا عليها ، ومِن ثَمَّ حكموا على ما جاء من ظواهر الرسم التي لم تخضع لهذه القاعدة بأنها من لَحْنِ الهجاء ، وفاتهم أنَّ تقاليد الكتابة كانت في زمن رسم المصاحف تبيح للكاتب رسم الكلمة مبدوءًا بها وموصولة بما بعدها ، فكان كُتَّاب المصاحف يكتبون بكتابة أهل عصرهم.

ولعل الفراء (يحيى بن زياد ت ٢٠٧ هـ) هو أقدم من فتح باب القول في هذا الاتجاه ، فهو حين عجز عن تفسير زيادة الألف في كتابة قوله تعالى: ﴿ وَلَأَوْضَعُواْ ﴾ [التوبة: ٤٧] حملها على أنها من سوء هجاء الأولين ، حيث قال: " وكُتِبَت بلام ألف وألف بعد ذلك ، ولم يُكْتَبْ في القرآن لها نظير، وذلك أنهم لا يكادون يستمرون في الكِتَاب على جهة واحدة ، ألا ترى أنهم كتبوا: ﴿ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ ﴾ [القمر: ٥] بغير ياء ، ﴿ وَمَا تُغْنِى ٱلْأَيَـٰتُ وَٱلنُّذُرُ ﴾ [يونس: ١٠١] بالياء ، وهو من سوء هجاء الأولين ..."[١].

وعلى الرغم من وصف الفراء لتنوع موقف الرسم العثماني من الظاهرة الواحدة بأنه (من سوء هجاء الأولين) فإنه قال:" اتِّباعُ المصحف إذا وجدتُ له وجهًا من كلام العرب وقراءة القرَّاء أحَبُّ إليَّ من خلافه"[٢].

---

[١] معاني القرآن ٤٣٩/١ .

[٢] المصدر نفسه ٢٩٣/٢.

ويُفْهَمُ مثل ذلك من حديث ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) عما ورد في المصحف من كلمات تحتاج إلى توجيه إعرابي خاص ، مثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ﴾ [المائدة: ٦٩] ، ونحو ذلك ، حيث قال: " وليست تخلو هذه الحروف من أن تكون على مذهبٍ من مذاهب أهل الإعراب فيها ، أو أن تكون غلطًا من الكتاب ... فإن كانت على مذاهب النحويين ، فليس هاهنا لَحْنٌ بحمد الله ، وإن كانت خطأً من الكُتَّاب فليس على رسوله ﷺ جناية الكاتب في الخط.

ولو كان هذا عيبًا يرجع إلى القرآن لَرَجَعَ عليه كل خطأ وقع في كتابة المصحف من طريق التهجي:

فقد كُتِبَ في الإمام ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه: ٦٣] ، بحذف ألف التثنية ، وكذلك ألف التثنية تحذف في هجاء هذا المصحف في كل مكان ، مثل ﴿ قَالَ رَجُلَانِ ﴾ [المائدة: ٢٣] ، و ﴿ فَءَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا ﴾ [المائدة: ١٠٧]، وكَتَبَ كُتَّاب المصحف: ﴿ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْحَيَوٰةِ ﴾ بالواو ، واتبعناهم في هذه الحروف خاصة على التيمن بهم ، ونحن لا نكتب: (القطاة والقناة والفلاة) إلا بالألف ، ولا فرق بين تلك الحروف وبين هذه...

وكتبوا: ﴿ وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام: ٣٤] بالياء ، و﴿ أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ ﴾ [الشورى: ٥١] بالياء في الحرفين جميعًا ، كأنهما مضافان ، ولا ياء فيهما إنما هي [همزة] مكسورة.

وكتبوا ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُا۟ ﴾ [القلم: ٤١] ، و﴿ فَقَالَ ٱلضُّعَفَـٰٓؤُا۟ ﴾ [إبراهيم: ٢١] بواو ، ولا ألف قبلها ... وهذا أكثر في المصحف من أن نستقصيه"[1].

ويبدو من سياق كلام ابن قتيبة أنه يَعُدُّ جميع ما جاء في المصحف من كلمات لا يطابق رَسْمُهَا نُطْقَهَا من الخطأ في الهجاء ، وهذا تفسير يبتعد عن الحقائق التاريخية واللغوية التي استند إليها رسم المصحف ، والتي يمكن في ضوئها تفسير أكثر ظواهر الرسم، فما جاء في المصحف من ظواهر كتابية لا يطابق فيها المرسوم المنطوق كانت سائدة في استعمال الناس في ذلك الزمان.

ووجد بعض من يريد الطعن في الرسم القرآني في مقولة ابن خلدون في هذا الصدد مرقاة إلى ذلك، وإن لم يكن مصيباً في ما قال، فقد ذكر ابن خلدون (ت٨٠٨هـ) في أحد فصول مقدمته أن الخط والكتابة من عداد

---

[1] تأويل مشكل القرآن ص٥٧-٥٨.

الصنائع الإنسانية ، وأن الخط العربي كان بالغًا مَبَالِغَهُ من الإحكام والإتقان والجودة في دولة التبابعة في اليمن ، قبل الإسلام لِمَا بلغت من الحضارة والترف ، وهو المُسَمَّى بالخط الحميري ، أو المُسْنَد[١].

ثم قال: " ومِن حِمْيَرَ تَعَلَّمَتْ مُضَرُ الكتابة العربية ، إلا أنهم لم يكونوا مجيدين لها ، شأن الصنائع إذا وقعت بالبدو فلا تكون محكمة المذاهب ولا مائلة إلى الإتقان والتنسيق ، لِبَوْنِ ما بين البدو والصناعة ، واستغناء البدو عنها في الأكثر ، وكانت كتابة العرب بدوية ... فكان الخط العربي لأول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الإحكام والإتقان والإجادة ، ولا إلى التوسط لمكان العرب من البداوة والتوحش وبعدهم عن الصنائع ، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف حيث رسمه الصحابة بخطوطهم ، وكانت غير مستحكمة في الإجادة ، فخالف الكثيرُ من رسومهم ما اقتضته أقيسة رسوم صناعة الخط عند أهلها ، ثم اقتفى التابعون من السلف رسمهم فيها تبركًا بما رَسَمَهُ أصحابُ الرسول ﷺ وخَيْرُ الخلق من بعده، المُتَلَقُّونَ لِوَحْيِهِ من كتاب الله وكلامه ... واعلم أن الخط ليس بكمال في حقهم ، إذ الخط من جملة الصنائع المدنية المعاشية ..."[٢].

---

[١] ينظر: مقدمة ابن خلدون ص٤١٧-٤١٨.

[٢] مقدمة ابن خلدون ص٤١٨-٤١٩ .

ويمكن أن نأخذ على كلام ابن خلدون هنا عدة نقاط ، منها:

١. دَلَّت الدراسات الحديثة في تاريخ الخطوط أن أهل الحجاز لم يأخذوا خطهم من حمير ، وأن خط المُسْنَدِ ليس أصلًا للخط الذي كُتِبَ به القرآن الكريم ، وإنما انحدر الخط العربي عن الخط النبطي، كما تقدَّمت الإشارة إلى ذلك.

٢. ما ذهب إليه ابن خلدون من أن الصحابة رسموا المصحف بخطوطهم وكانت غير مستحكمة في الإجادة فخالف الكثيرُ من رسومهم ما اقتضته أقيسة رسوم صناعة الخط عند أهلها ، وهذا – كما يقول الدكتور صلاح الدين المنجد: " جَهْلٌ منه ، لأن الصحابة ﷺ اتبعوا كما رأينا معظم الرسم الذي وصل إليهم من الكتابة النبطية المتطورة ، أما (رسوم ما اقتضته صناعة الخط) فكانت وليدة مراحل جديدة من التطور والحضارة والعمران ، تحققت في ما بعد بواسطة الخط الكوفي وغيره من أنواع الخطوط "[1].

٣. إذا كانت صفة البداوة تخالط حياة العرب في مكة والمدينة قبل البعثة النبوية ، فإن الإسلام أحدث تغييراً في حياتهم الدينية والثقافية والمعاشية ، فإذا كان عدد الكُتَّاب قليلاً في صدر البعثة ، وكانت وسائل الكتابة بدائية ، فإن عدد الكُتَّاب ازداد حتى بلغ كُتَّاب النبي ﷺ أكثر من

[1] دراسات في تاريخ الخط العربي ص٤٤.

أربعين ، وتطورت أدوات الكتابة ، فاستخدموا الرقوق والقراطيس والورق في الكتابة ، وتحسَّن شكل الخطوط بفضل عناية الخلفاء بتحسين كتابة المصاحف وتعظيمها، ومن ثم لم يعد من المناسب وصفها بأنها كانت كتابة بدوية!

ويجدر بنا تذكير القارئ بعدد من الحقائق المتعلقة بالكتابة، حتى لا يَعْلَقَ بذهنه احتمال وقوع خطأ في رسم المصحف ، كما يُفْهَمُ من بعض النصوص السابقة ، ومن تلك الحقائق:

١. لا توجد كتابة من الكتابات الإنسانية القديمة والحديثة يتطابق فيها الرسمُ مع النطق تطابقاً تامّاً ، ولا يُشَكِّلُ ذلك مطعناً فيها ، ولا يُصَنَّفُ في باب الخطأ.

٢. إن تنوع القاعدة التي تحكم بعض ظواهر رسم المصحف لا تدل على وقوع خطأ في الكتابة ، بقدر ما تدل على حرص الصحابة على تكميل ما أحسوا به من قصور في تقاليد الكتابة العربية آنذاك ، فهم تارة يرسمون الكلمات على الوقف على أواخرها ، فإذا وجدوا ذلك غير وافٍ رسموها على الوصل.

٣. إنَّ ما حَمَلَهُ رسم المصحف من ظواهر كتابية يدل على اجتهاد عظيم من الصحابة على استثمار خصائص الكتابة العربية آنذاك في تمثيل

ظواهر القراءة ، وقد عَبَّرَ الداني عن هذا المعنى أحسن تعبير بقوله: " وليس شَيْءٌ من الرسم ، ولا من النَّقْطِ، اصطلح عليه السلف – رضوان الله عليهم – إلا وقد حاولوا به وجهاً من الصحة والصواب ، وقصدوا فيه طريقاً من اللغة والقياس ، لموضعهم من العلم ، ومكانتهم من الفصاحة ، عَلِمَ ذلك مَن عَلِمَهُ ، وجَهِلَهُ مَن جَهِلَهُ ، والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء ، والله ذو الفضل العظيم"[١].

٤. إن ما في رسوم المصاحف من تنوع ، وما في كتابة الظاهرة الواحدة من تعدد ، دليل على بقاء رسم المصحف كما خطه الصحابة – رضوان الله عليهم – فقد تغيرت كتابة الناس وتطورت قواعد الإملاء وبَقِيَ المصحف على الكِتْبَة الأولى ، لا يتطرق الشك إلى سلامته من التغيير أو التبديل ، على تعاقب السنين وتبدل الأحوال ، والحمد لله رب العالمين.

---

[١] المحكم ص ٣٦٧.

المبحث الخامس

تنوع ظواهر الرسم القرآني وعلاقته ببدائية الخط

إن تنوع ظواهر الرسم القرآني أمر واضح، ولا يمكن إنكاره، لكن ينبغي عدم اتخاذه ذريعة للطعن في قدرات الصحابة ﷺ، والدعوة إلى ترك الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف، فهناك ما يدل على أن ذلك التنوع دليل على دقة ملاحظة كُتَّابِ الوحي، وتمكنهم من التعبير عن ظواهر النطق من خلال ذلك التنوع في الرسوم. وسوف أعرض في هذا المبحث أمثلة لتنوع أشكال الرسم العثماني لظواهر معينة، لكن يلزم الوقوف أولاً عند وصف الدكتور المحجوبي الخط الذي كُتِبَتْ به المصاحف بالبدائي (ينظر ص ١٨ و٢٢).

أولًا: وصف الرسم القرآني بالبدائي

إن وصف الخط العربي في عصر تنزيل القرآن الكريم وتدوينه بالبدائي إذا كان يُرادُ به عدم جمالية الخط فقد يكون ذلك أمرًا واردًا، لأن وسائل الكتابة كانت بدائية! وإذا كان يُعْنَى به اضطراب القواعد فقد يبدو ذلك لأول وهلة محتملًا، لانتشار الأمية وعدم وجود علوم لغوية تبين كيفية استعمال الكتابة ! لكن النظر في النصوص الكتابية، وتأمل الروايات التاريخية يشير إلى عدم دقة ذلك الوصف، وعدم صحة ذلك التفسير.

إن الكتابة العربية في العصر الجاهلي كانت قليلة الاستعمال، ومحدودة الأغراض، لكنها بعد الإسلام انتقلت إلى مرحلة جديدة تتسم بتوسع

الاستعمال، وتنوع الأغراض، مما أتاح لكُتَّاب الوحي إتقان الكتابة، وإذا كان الطفل في زماننا يتعلم حروف الكتابة في السنة الأولى من دخوله المدرسة، ويتقنها خلال سنوات قليلة، فإن كُتَّاب الوحي قضوا سنوات كثيرة وهم يكتبون القرآن بين يدي النبي ﷺ، ثم في زمن خلفائه الراشدين ﷺ، مما أكسبهم الخبرة الكافية لتجويد الخط وتحسين أساليب الرسم.

وكان الأئمة في ذلك العصر المبكر يكرهون تصغير كتابة القرآن، ويحبون تعظيم المصاحف، وقد أخرج أبو عبيد في كتابه (فضائل القرآن) أن عمر بن الخطاب ﷺ، وَجَدَ مع رجل مصحفًا قد كتبه بقلم دقيق، فقال: ما هذا؟ قال: القرآن كله، فكره ذلك، وضربه، وقال: عَظِّمُوا كتاب الله. قال: وكان عمر إذا رأى مصحفًا عظيمًا سُرَّ به"[١].

وقد أبدع الخطاطون في كتابة المصاحف وغيرها، منذ القرن الأول الهجري، وليس من العدل ولا الإنصاف إطلاق أوصاف تسيء إلى الخط الذي كُتِبَتْ به المصاحف، وإلى مَن قام بالكتابة، من غير أن تكون لذلك شواهد مادية تدل على تلك البدائية، فكيف إذا دلت الشواهد على عكس ذلك، قال ابن النديم:" أول من كتب المصاحف في الصدر الأول، ويوصف بحسن الخط خالد بن أبي الهياج، رأيتُ مصحفًا بخطه وكان سعد نصبه

[١] فضائل القرآن ص ٣٩٨.

لكَتْبِ المصاحف والشعر والأخبار للوليد بن عبد الملك[١]، وهو الذي كَتَبَ الكِتَاب الذي في قبلة مسجد النبي ﷺ بالذهب من (وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا) إلى آخر القرآن، ويقال: إن عمر بن عبد العزيز قال: أريد أن تكتب لي مصحفًا على هذا المثال، فكتب له مصحفًا تَنَوَّقَ فيه، فأقبل عمر يُقَلِّبُهُ ويَسْتَحْسِنُهُ، واستكثر ثمنه فرده عليه"[٢].

ولدينا نقوش مكتوبة على الصخر ترجع إلى العقود الأولى من القرن الهجري الأول، لا يمكن وصف كتابتها بالبدائية، وإذا كان الرَّقْمُ على الحجر فيه كلفة وصعوبة تحول بين الكاتب والتفنن في الخط، فإن الكتابة على الرقوق تتيح للكاتب تحسين الخط وتجويده.

ومن تلك النقوش المبكرة نقش زهير المؤرخ بسنة أربع وعشرين، وهو لكاتب ليس معروفًا لدينا الآن، وقد لا يكون من أجود خطاطي ذلك الزمان، وهذه صورته:

شكل (١)

[١] وصفه ابن النديم في موضع آخر من الفهرست (ص ٤٦) بأنه صاحب علي ﷺ.

[٢] الفهرست ص ٩.

وهذه قراءته: (بسم الله أنا زهير كتبت زمن توفي عمر بن الخطاب سنة أربع وعشرين).

وهذه صورة لنقش القاهرة، وهو شاهد قبر مؤرخ بسنة ٣١هـ:

شكل (٢)

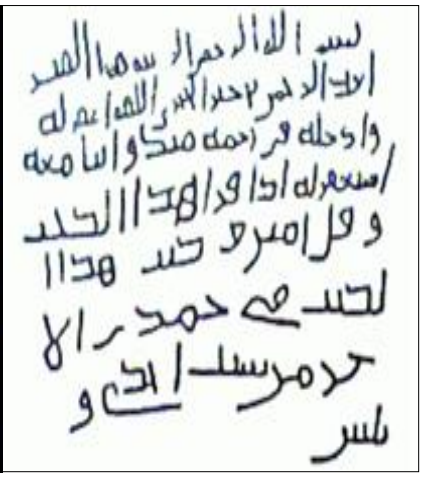

شكل (٣)

وهذه صورة بردية مؤرخة بسنة أربعين هجرية، محفوظة في متحف اللوفر بباريس، يمكن قراءة كثيرة من كلماتها، ولا يمكن وصف خطها بالبدائية أبدًا:

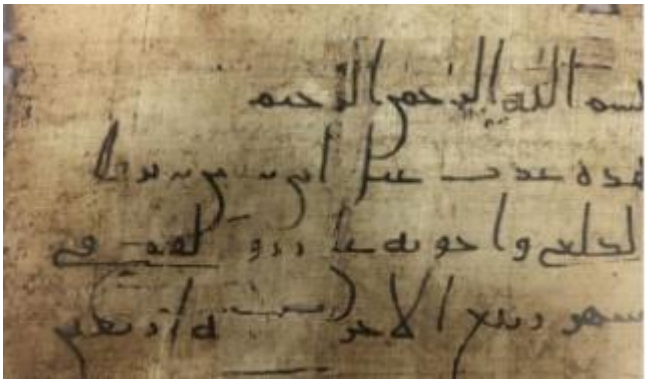

شكل (٤)

وهذه صورة لنقش سد الطائف، وهو مؤرخ بسنة ٥٨ هـ:

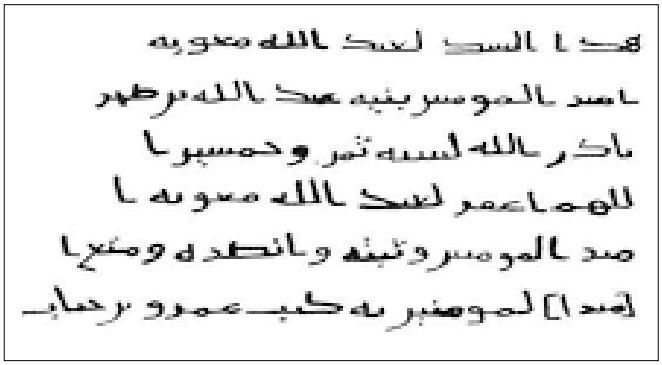

شكل (٥)

ويحسن بنا ونحن نحاول دفع شبهة البدائية عن خطوط المصاحف الأولى أن نعرض صورة لصحيفة من مصحف قديم، مما كُتِبَ بالخط المدني (الحجازي) ذي الألفات المائلة، وهو من أقدم الخطوط العربية المستعملة

في كتابة المصاحف، كما نص على ذلك ابن النديم[١]، وهو محفوظ في المكتبة البريطانية في لندن برقم (٢١٦٥)، وقام بدراسته ونشره الدكتور طيار آلتي قولاج، في هذه السنة (١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م):

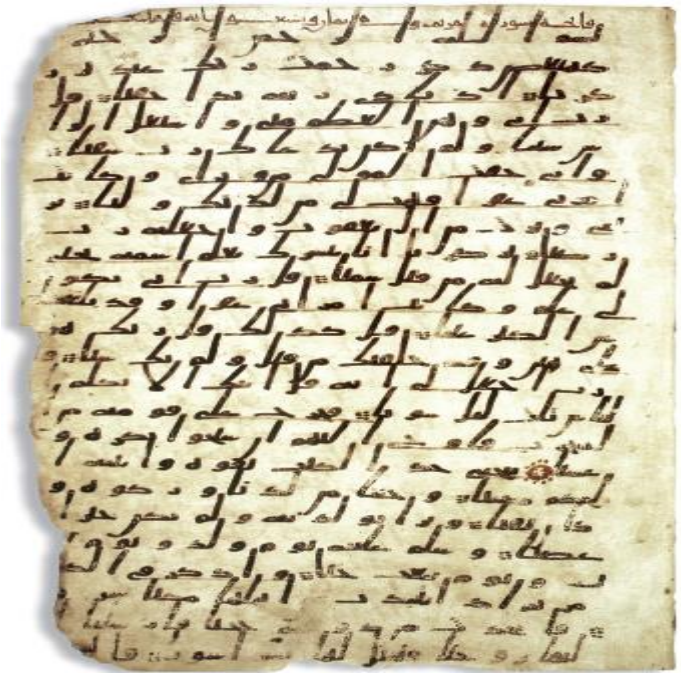

شكل (٦)

وإذا كان هذا المصحف غير معروف التاريخ، فإن طبيعة الكتابة ونوع الخط يشيران إلى تقدم الحقبة التي يرجع إليها، وثَمَّ مصاحف أخرى قد أمكن التأكد من تقدم تاريخ كتابتها باستعمال الوسائل الحديثة، منها

[١] الفهرست ص ٩.

مصحف مكتبة جامعة توبنجن، الذي أثبت الفحص الكاربوني أنه يعود لفترة كتابة المصاحف العثمانية، وهو من المصاحف التي نشرها الدكتور طيار آلتي قولاج أيضًا سنة (١٤٣٧هـ= ٢٠١٦م)، ومن المرجح أن تكون النقاط التي تبدو في الكتابة قد أضيفت إلى المصحف في وقت لاحق لتاريخ كتابته[١]:

[١] رقمه في المكتبة (Ma VI 165)، وعدد أوراقه ٧٧ ورقة، في ١٥٤ صحيفة، وكان الرأي السائد أن هذا الجزء من المصحف يعود تاريخ كتابته إلى القرن الثامن أو التاسع الميلادي، لكن تبين أنه مكتوب في القرن السابع الميلادي، فبعد إخضاع الرق المكتوب عليه للفحص بمادة (C 14) تبين أنه يرجع إلى ما بين سنة (٦٤٩-٦٧٥م)، وهو يقابل سنة (٢٩-٥٦هـ)، كما أعلنت ذلك جامعة توبنجن في بيان لها على موقعها يوم ١٠-١١-٢٠١٤م، وقام الدكتور طيار آلتي قولاج بنشر المصحف مع دراسة عنه في إستانبول ١٤٣٦هـ= ٢٠١٦م.

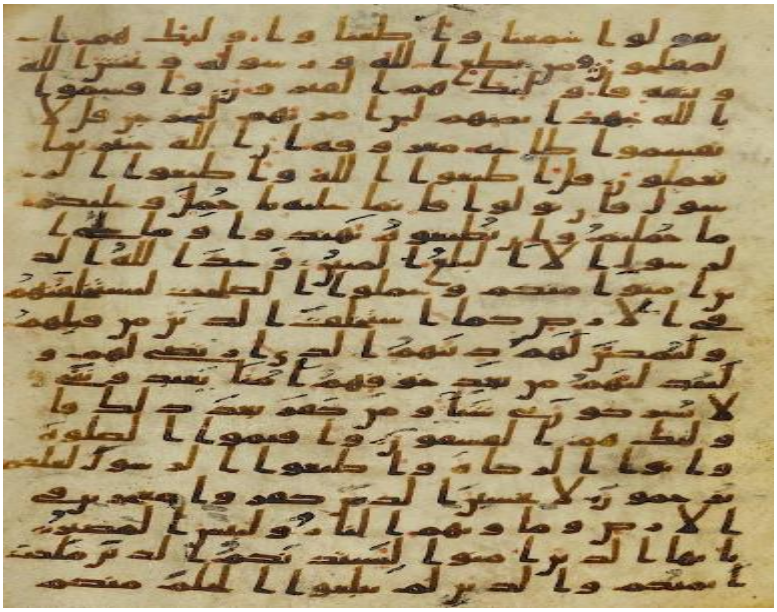

شكل (٧)

ثانيًا: شبهة اضطراب قواعد الرسم القرآني

إذا كانت شبهة البدائية التي يوصف بها خط المصاحف لا تستند إلى أساس متين، فإن شبهة اضطراب القواعد لا تستند أيضًا إلى أساس علمي أكيد، فعلى الرغم من عدم وجود علوم لغوية يستهدي بها الناس في استعمالهم للغة وللكتابة في عصر تدوين المصاحف، فإن الفطرة اللغوية، وتقاليد الكتابة المتوارثة، هي التي كان الناس يستهدون بها.

وكان الخليفة الثالث عثمان بن عفان ﷺ قد وضع قاعدة لغوية للجماعة الذي تولوا نسخ المصاحف، يعتمدون عليها في رسم الكلمات، وهي

قوله لهم: (إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش ، فإنما نزل بلسانهم)[١]، وذلك إدراكًا منه لأهمية التدقيق في إثبات نص القرآن الكريم ورسم كلماته، ولم تكن تلك القاعدة اللغوية قولًا نظريًّا، بل طبقت في أثناء كتابة المصاحف العثمانية، وفي أثناء مراجعتها وعرضها قبل إرسالها إلى الأمصار.

ولدينا عدد من الروايات التاريخية التي تُبَيِّنُ مدى حرص الكُتَّاب والخليفة على السواء على التدقيق في كتابة المصاحف، منها:

١. أخرج أبو عبيد في (فضائل القرآن)، والطبري في تفسيره، عن هانئ البربري ، مولى عثمان بن عفان ، قال: " كنت الرسول بين عثمان وزيد بن ثابت ، فقال زيد: سَلْهُ عن قوله: (لم يَتَسَنَّ)﴿لَمۡ يَتَسَنَّهۡ ﴾ [البقرة: ٢٥٩] ، فقال عثمان: اجعلوا فيها الهاء"[٢].

٢. وأخرج أبو عبيد عن هانئ أيضًا أنه قال: " كنت عند عثمان ، وهم يعرضون المصاحف ، فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب ، فيها: (لم يَتَسَنَّ) وفيها (لا تبديل للخلق) ، وفيها (فأمهل الكافرين) فدعا بالدواة ، فمحا إحدى اللامين ، وكتب ﴿لِخَلۡقِ ٱللَّهِ ﴾ [الروم: ٣٠] ، ومحا (فأمهل)

---

[١] صحيح البخاري ص٩٩٢ (رقم الحديث ٤٩٨٧).

[٢] فضائل القرآن ص٢٨٧ ، وينظر: الطبري: جامع البيان ٣٧/٣.

وكتب ﴿ فَمَهِّلِ ﴾[الطارق: ١٧] ، وكتب ﴿ لَمْ يَتَسَنَّهْ ﴾[البقرة: ٢٥٩] ألحق فيها الهاء "[١].

٣. ورُوِيَ عن الزهري أن كَتَبَةَ المصاحف "اختلفوا يومئذ في (التابوت) و(التابوه) ، فقال النفر القرشيون: (التابوت) ، وقال زيد: (التابوه): فَرُفِعَ اختلافهم إلى عثمان ، فقال: اكتبوه (التابوت) فإنه بلسان قريش"[٢].

ولهذه الروايات عدة دلالات ، منها:

١. حرص الصحابة على كتابة القرآن الكريم كما تلقوه عن النبي ﷺ.

٢. حرص الصحابة على أن تكون كتابة القرآن دقيقة معبرة عن القراءة أدق تعبير.

٣. تشاور الصحابة في رسم الكلمات التي حصل عندهم تردد في طريقة رسمها ، ثم اتفاقهم على الصورة التي أثبتوها في المصاحف.

ولعل الذي جعل بعض العلماء، مثل الفراء، وابن قتيبة، وابن خلدون، يعيبون رسم بعض الكلمات في المصحف، هو تطبيقهم قواعد الإملاء التي وضعها علماء العربية في القرنين الثاني والثالث على ظواهر الرسم في المصحف، وهي سابقة لتلك القواعد بقرنين، فالقاعدة الأساسية للإملاء عند علماء العربية هي (رسم الكلمة بحروف هجائها، مبدوءًا بها وموقوفًا

---

[١] فضائل القرآن ص٢٨٦ ، وينظر: الطبري: جامع البيان ٣٨/٣.

[٢] ينظر: ابن أبي داود: كتاب المصاحف ١٩٩/١.

عليها)[١]، بينما كان كُتَّابُ الوحي قد "عاملوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل ، دون الأصل والقطع "، كما قال الداني[٢].

تأمل قول الفراء في كتابه معاني القرآن:" وذلك أنهم لا يكادون يستمرون في الكِتَابِ على جهة واحدة ، ألا ترى أنهم كتبوا: ﴿فَمَا تُغۡنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر: ٥] بغير ياء ، ﴿وَمَا تُغۡنِي ٱلۡأٓيَٰتُ وَٱلنُّذُرُ﴾ [يونس: ١٠١] بالياء ، وهو من سوء هجاء الأولين..."[٣]. ففي رأي الفراء يجب كتابة كلمة (تغن) في الموضع الأول (تغني) بالياء، لأن الوقف عليها بالياء، مثل الكلمة الثانية، لكن كُتَّاب المصاحف وجدوا الكلمة إذا وُصِلَتْ نطقاً تسقط ياؤها، فأرادوا أن يطابقوا بين الرسم واللفظ في الوصل، فكتبوها بحذف الياء على الوصل، ووجدوها تثبت في الوقف، فأثبتوها في الموضع الآخر، وذلك لأنهم (عاملوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل ، دون الأصل والقطع)، كما قال الداني، وهذا اصطلاحهم، ولهم في ذلك وجهة نظر معتبرة، وقد ظهر ذلك في كثير من المواضع في رسم المصحف.

---

[١] ينظر: ابن السراج: كتاب الخط ص ٦٧، وابن درستويه: كتاب الكتاب ص ٢٥.

[٢] المحكم ص ٢٩١.

[٣] معاني القرآن ٤٣٩/١ .

وإذا كانت هذه هي علة وصف الفراء لرسم بعض الكلمات بأنه من سوء هجاء الأولين، فيجب عدم الانسياق وراءه في تعميم ذلك الوصف، فللصحابة من كُتَّاب الوحي وجهة نظرهم في هذه المسألة، وقد خالفهم علماء العربية بعد ذلك في تعديل القاعدة التي تنبني عليها الكتابة، بكتابة الكلمة مبدوءًا بها وموقوفًا عليها، ويبدو أن ذلك هو الذي جعل ابن خلدون يقول: (فخالف الكثيرُ من رسومهم ما اقتضته أقيسة رسوم صناعة الخط عند أهلها)، فما ذنب الصحابة في ذلك، إذا غَيَّرَ أهل صناعة الخط الذين عاشوا بعدهم بقرون بعض تلك الأقيسة !

ويلزم تذكير القارئ الكريم بأن الكتابات بعامة، ليست كتابات صوتية، بمعنى أنه ليس لكل صوت لغوي واحد رمز كتابي واحد، وعلى الرغم من أن الكتابة العربية من أفضل الكتابات في هذا الصدد، لكنها لم تتمكن من التخلص من عدد من الظواهر الكتابية التي لا يطابق فيها المرسومُ المنطوقَ، وقد قال ابن السراج في كتاب الخط: "والأشياء التي عَرَضَتْ إنما هي: إبدال حرف مكان حرف، وزيادة، وحذف، ووصل منفصلين"[1]، وهذا في زمن ابن السراج المتوفى سنة ٣١٦هـ.

إن الذي يتحكم في الكتابة هو التقاليد الكتابية الموروثة، أكثر من القواعد التي يحاول واضعوها أن يطابق فيها الرسمُ النطقَ، وكان ابن جني قد

[1] كتاب الخط ص ٧٠، وينظر: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص ١٦.

قال: "إن الخط ليس له تعلق بالفصحاء، ولا عنهم يُؤْخَذُ"[١]. ونحن لا نزال نكتب (أولئك)، و(لكن)، و(هذه) بهذا الشكل، ولو كتبها كاتب (ألائك)، و(لاكن)، و(هاذهي) لقيل له أخطأت، وإن وافق رسمُها نطقَهَا، لأن أعين الناس وأيديهم اعتادت كتابة هذه الكلمات بهذه الصورة، فلماذا نعيب على الصحابة ما كتبوا، ونحن نتابعهم في كثير مما كتبوه، فهذا شأن الكتابة قديماً وحديثاً !

إلى جانب ذلك فإن الإملاء العربي لا يزال يعاني من تعدد الضوابط أو القواعد لعدد من الظواهر، لأن طبيعة الكتابة تستدعي ذلك، وأكتفي بمثال واحد من باب رسم الهمزة، فالأصل أن الهمزة المتطرفة تُرْسَمُ على حركةٍ من جنس حركة ما قبلها، فكلمة (يَقْرَأُ) ترسم الهمزة فيها على الألف، لأن ما قبلها مفتوح، وإذا اتصلت بها الضمائر ونحوها هل تعامل معاملة الهمزة المتوسطة أو معاملة الهمزة المتطرفة ؟

أجاز أهل الإملاء العربي كتابتها على الألف إذا اتصل بها ضمير في مثل: (يَقْرَأُهَا) استصحاباً لحال الأصل، أو كتابتها على الواو: (يقرؤها) معاملةً لها معاملة الهمزة المتوسطة، وكلا الرسمين مأخوذ به[٢].

---

[١] سر صناعة الإعراب ٢/٢٩٥.

[٢] ينظر: كتابي: علم الكتابة العربية ص ١٦٢.

ومثل ذلك رسم الكلمة في مثل: (يقـرأون)، و(يقـرؤون)، و(يقـرءون)، فهذه ثلاثة أشكال مقبولة في رسم الكلمة، والأمثلة على هذا كثيرة!

وإذا كان هذا التعدد في رسم مثل هذه الكلمـات لا يحملنـا على وصـف الإملاء العربي بأنه غير المنضبط أو غير المقعد، فلمـاذا نسـارع إلى وصـف رسم المصحف بذلك في حالات مشابهة؟

ثالثًا: بعض قواعد الرسم القرآني التي اعتمدها كُتَّاب المصاحف

لدينا في ظواهر الرسم العثماني شواهد لغوية وكتابية ينبغي أخذها بنظر الاعتبار، قبل إطلاق صفة البدائية على ذلك الرسم، وقبل القول بأن الرسـم القـرآني غـير مقعـد، ولا منضـبط، ولا مؤصـل، وقبـل إطـلاق الدعاوى والدعوات بتغييره، وسوف أعرض هنا بعض الأمثلـة، تتعلـق بأصـلين مـن أصول الكتابة القرآنية، الأول: مراعاة الوصل في كتابة عدد مـن الكلمـات، والثاني: مراعاة الأصل في كتابة عدد من الكلمات.

(١) مراعاة الوصل في كتابة عدد من الكلمات

كان الصحابة من كُتَّاب الوحي وكَتَبَةِ المصاحف قد راعوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل، قال الداني: "وذلك من حيث عاملوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل، دون الأصل والقطع، ألا ترى أنهم لذلك حذفوا الألف والياء والواو في نحو قوله: ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور ٣١]،

و﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ﴾ [النساء ١٤٦]، ﴿ وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ بِٱلشَّرِّ دُعَآءَهُۥ بِٱلْخَيْرِ ۖ وَكَانَ ٱلْإِنسَٰنُ عَجُولًا ﴾ [الإسراء ١١]، وشبهه، لَمَّا سَقَطْنَ من اللفظ، لسكونهن وسكون ما بعدهن، وبنوا الخط على ذلك، فأسقطوهن منه"[١].

وقد أظهر منهجهم هذا في مراعاة الوصل عند الكتابة ظواهر لغوية وأسرارًا كتابية، لا أقول: إنها من باب الإعجاز الذي ذهب إليه بعض الدارسين للرسم في تعليل ظواهره، ولكنها تدل على دقة الملاحظة، ورهافة الحس اللغوي، وهي تقوم اليوم شاهدًا ماديًّا على تلك الظواهر، مثل ظاهرة الإعراب التي ظهر في عصرنا من يشكك في أصالتها في العربية، ويزعم أنها من تلفيق النحاة، وإذا بالرسم العثماني السابق لعصر النحاة بقرنين من الزمان يُظْهِرُ أصالة هذه الظاهرة في اللغة العربية، وقراءة القرآن الكريم.

وكنتُ قد كتبتُ بحثًا عن (ظاهرة الإعراب في ضوء رسم المصحف) استندت فيه إلى بعض ظواهر الرسم؛ لتأكيد أصالة الإعراب، يمكن الرجوع إليه، ولكني أذكر بعض الأمثلة المتعلقة بالموضوع ليقف عليها قارئ هذه الصفحات، ليكون على بينة من أن اندفاع بعض الدارسين في

---

[١] المحكم ص ٢٩١.

نقد الرسم القرآني ليس نقدًا علميًّا، وإنما هو تعبير عن مواقف مسبقة، لا تُكِنُّ الاحترام لذلك الرسم ولا لكاتبيه[١].

وتقوم فكرة الاستدلال بالرسم القرآني على أصالة الإعراب في العربية على أن رسم الهمزة بني على التسهيل، قال الداني: " والهمزةُ قد تُصَوَّرُ على المَذْهَبَيْنِ مِنَ التحقيقِ والتسهيلِ، دلالةً على فُشُوِّهِمَا واستعمالِهِمَا فيها، إلَّا أَنَّ أَكثرَ الرَّسْمِ وَرَدَ على التخفيفِ، والسببُ في ذلك كَوْنُهُ لُغَةَ الذين وَلُوا نَسْخَ المصاحفِ زَمَنَ عثمانَ- رَحِمَهُ اللهُ- وَهُمْ قُرَيْشٌ، وعلى لُغَتِهِم أُقِرَّتِ الكتابةُ حينَ وقعَ الاختلافُ بينَهم وبينَ الأَنصارِ فيها، على ما وَرَدَ في الخبرِ الثابتِ المذكورِ في كِتَابِ المَرْسُومِ[٢]، فلذلك وَرَدَ تصويرُ أَكثرِ الهَمْزِ على التسهيلِ، إذ هو المُسْتَقِرُّ في طِبَاعِهِمْ، والجَارِي على أَلْسِنَتِهِمْ"[٣].

---

[١] ينظر: كتابي: أبحاث في العربية الفصحى ص ١٣٧-١٧٢.

[٢] يريد كتابَهُ المُؤَلَّفَ في الرسم، وهو (المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار)، والخبر الذي يشير إليه هو رواية نسخ المصاحف في خلافة عثمان بن عفان ﷺ، وجاء فيه (ص ١١٦):" وقال [عثمان] للنَّفَرِ القرشيين: إن اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه على لسان قريش، فإنما نَزَلَ بلسان قريش"، وكذلك ما ورد من اختلافهم في رسم كلمة (التابوت) بالتاء أو (التابوه) بالهاء.

[٣] المحكم ص ٢٨٢-٢٨٣.

وسوف أقف عند رسم كلمة واحدة هي كلمة (نبأ) التي وردت في القرآن في اثني عشر موضعًا، خمسة بالرفع، وأربعة بالنصب، وثلاثة بالجر، وقياس رسم الهمزة في هذه الكلمة في جميع المواضع أن ترسم بالألف، لتطرفها وانفتاح ما قبلها، ولكن صورة رسمها جاءت في الرسم القرآني على ثلاثة أشكال: بالألف، وبالواو بعدها ألف، وبالياء بعد الألف.

فالمواضع التي جاءت فيها الكلمة مرفوعة، رُسِمَتِ الهمزة في أربعة مواضع منها بالواو، وبعدها ألف، وهي ما يأتي[1]:

﴿ أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾ [التوبة ٧٠].

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [إبراهيم ٩].

﴿ وَهَلْ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلْخَصْمِ ﴾ [ص ٢١].

﴿ قُلْ هُوَ نَبَؤٌاْ عَظِيمٌ ﴾ [ص ٦٧].

﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ [التغابن ٥].

---

[1] ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص ٦٠، والداني: المقنع ص ١٩٧، وأبو داود: مختصر التبيين ٧٤٧/٣.

والمواضع التي جاءت فيها الكلمة منصوبة، مرسومة بالألف، هي ما يأتي:

﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱبۡنَيۡ ءَادَمَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [المائدة ٢٧].

﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ ٱلَّذِيٓ ءَاتَيۡنَٰهُ ءَايَٰتِنَا ﴾ [الأعراف ١٧٥].

﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ نُوحٍ ﴾ [يونس ٧١].

﴿ وَٱتۡلُ عَلَيۡهِمۡ نَبَأَ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [الشعراء ٦٩].

والمواضع التي جاءت الكلمة فيها مجرورة، ورُسِمَتْ في موضع واحد بالياء بعد الألف، هي ما يأتي[1]:

﴿ وَلَقَدۡ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴾ [الأنعام ٣٤].

﴿ لِّكُلِّ نَبَإٖ مُّسۡتَقَرّٞ ﴾ [الأنعام ٦٧].

﴿ نَتۡلُواْ عَلَيۡكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرۡعَوۡنَ بِٱلۡحَقِّ ﴾ [القصص ٣].

إن رسم الهمزة بالألف في ما كانت الكلمة فيه منصوبة يحتمل أن يكون على الوقف على الكلمة، ويحتمل أن يكون على الوصل، أما رسمها

---

[1] ينظر: الداني: المقنع ص ١٨٥، وأبو داود: مختصر التبيين ٣٩٦/٢.

بالألف في ما كانت الكلمة مرفوعة أو مجرورة فينبني على الوقف، وهذا هو قياس رسمها في الرسم القياسي الذي ترسم فيه الكلمة مبدوءًا بها وموقوفًا عليها.

أما رسم الهمزة بالواو في كلمة (نبأ) فخاصٌّ بما كانت فيه الكلمة مرفوعة، وينبني على رسم الكلمة وهي موصولة بما بعدها، فتخفف الهمزة وينطق بها واوًا، ومن ثم رُسِمَتْ واوًا[١]، وزيدت بعدها الألف تشبيهاً لها بالواو المتطرفة التي تزاد الألف بعدها في الرسم القرآني[٢].

ورَسْمُ الهمزة بالألف فقط إذا كانت الكلمة مرفوعة مبني على الوقف.

وأما رسم الهمزة بالياء في كلمة (نبأ) فخاصٌّ بما كانت فيه الكلمة مجرورة، وذلك بناء على رسمها وهي موصولة بما بعدها، فَتُخَفَّفُ الهمزة ياءً، ومن ثم رُسِمَتْ ياء، مع عدم حذف الألف قبلها، فكأن الرسم جمع بين رمز الهمزة وهي مرسومة على الوقف، ورمزها وهي مرسومة على الوصل، فالألف صورة للانفصال، والياء صورة للاتصال[٣].

---

[١] ينظر: الداني: المحكم ص ٣٤٤.

[٢] ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص ٦٢، والداني: المحكم ص ٣٢٤-٣٢٥.

[٣] ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص ٦٥، والداني: المحكم ص ٣٢٨-٣٣٠.

وإذا تأملنا في رسم كلمة (نبأ) في المواضع السابقة وجدنا توافقًا بين طريقة رسم الهمزة والحالة الإعرابية، فالألف مع النصب، والواو مع الرفع، والياء مع الجر، فلم تظهر الواو في حالة النصب أو الجر، ولم تظهر الياء في حالة النصب أو الرفع، وهذا مثال من عشرات الأمثلة يمكن الوقوف عندها للدلالة على أن ظواهر الرسم تنبني على أسس معينة، تشكل نظامًا كتابيًّا خاصًّا، فالأمر لم يكون اعتباطيًّا لا يستحق أن يطلق عليه كلمة نظام!

وينطبق ذلك، أي مراعاة الوصل في رسم بعض الكلمات، على ما رُسِمَ بالتاء المبسوطة من هاءات التأنيث، وهي أكثر من عشرين كلمة، تكفلت ببيانها كتب رسم المصحف [١]، والغرض من الإشارة إليها هنا هو بيان أثر مراعاة الوصل في رسم بعض الكلمات على تنوع ظواهر الرسم القرآني.

والقاعدة العامة في تاء التأنيث في الأسماء أن تُلْفَظَ تاءً في الوصل، وتلفظ هاءً في الوقف، أما في المصحف فقد رُسِمَتْ في مواضع بالتاء بناء للرسم على الوصل، ورُسِمَتْ في مواضع بالهاء بناء للرسم على الوقف، قال

[١] ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص ٣٥-٤١، والجهني: البديع ص ٨٧-٩٦، والداني: المقنع ص ٢٣١-٢٣٩.

ابن الأنباري: "وإنما كتبوها في المصحف بالهاء لأنهم بَنَوُا الخط على الوقف ، والمواضع التي كتبوها بالتاء الحجة فيها أنهم بَنَوُا الخط على الوصل "[١].

وقال المهدوي: " فأما السبب الموجب لوقوع بعض هذه المواضع بالهاء ، ووقوع بعضها بالتاء ، في ما ذكره العلماء ، فإنهم زعموا أن ذلك من الْمُمْلِي والكاتب ، فإنَّ المُمْلِيَ كان إذا وَصَلَ الكلمة التي فيها هاء التأنيث بالكلمة التي تليها انقلبت الهاءُ تاءً في الإدراج ، فَكَتَبَها الكاتب على اللفظ بتاءٍ في الوصل ، وإذا قطع الكلمة مما بعدها فقال:﴿ رَحْمَةَ ﴾ ، ﴿ ٱللَّهِ ﴾ كان لفظه بالهاء، فَكَتَبَ الكاتبُ بالهاء على لفظه"[٢].

وإذا كان كُتَّاب المصاحف قد ارتضوا مراعاة هذه القاعدة في كتابتهم، وهي مبنية على أساس لغوي واضح، فليس لنا أن نصادر وجهة نظرهم ونفرض عليهم وجهة نظر أخرى قال بها بعض العلماء بعد قرون من تاريخ كتابتهم المصحف، فلا يخفى على القارئ أن النطق بكلمة (رحمة) في عبارة (رحمةُ اللهِ) سيكون بالتاء، إذا وصلناها بلفظ الجلالة، ولكن إذا وقفنا على الكلمة وقطعناها عن الإضافة فإننا سوف نلفظ في آخرها بالهاء، وليس هناك ما يرجح رسمها بالهاء أو التاء إلا ما يختاره الكاتب، فإذا اختار

---

[١] إيضاح الوقف والابتداء ٢٨٧/١.

[٢] هجاء مصاحف الأمصار ص٤٠.

كُتَّابُ المصاحف رسمها بالتاء في أكثر حالات الإضافة، فتلك وجهة نظر مقبولة تستند إلى نطق الكلمة وهي موصولة، وإذا اختاروا رسمها بالهاء في بعض المواضع، بناء على القطع، فتلك وجهة نظر مقبولة أيضًا، وليس لنا أن نصف اختيارهم باللاقاعدية، أو نسلب من طريقتهم في الرسم صفة النظام أو الانتظام!

(٢) مراعاة الأصل في رسم عدد من الكلمات

من خصائص الكتابة بعامة أنها تميل إلى المحافظة على صور الكلمات التي يعتادها الناس، حتى لو تعرضت تلك الكلمات للتطور، فيتغير نطق بعض حروفها لكن رسمها يظل على ما كان عليه قبل ذلك التطور، إذ "إنَّ جمود الرسم على حالته القديمة يفيد الباحث في اللغات أكبر فائدة ، فهو يعرض صورةً صحيحةً لأصول الكلمات ، ويَقِفُهُ على ما كانت عليه أصواتها في أقدم عصور اللغة ، فالرسم للألفاظ أشبه شيء من هذه الناحية بالمتحف للآثار"[١].

وبناء على ذلك فإن ما قد يَعُدُّهُ البعض عيبًا في الرسم، حين نجد بعض الأصوات مرسومة بغير الحروف المخصصة لها، قد يكون عند البعض دليلاً لغوياً على ظواهر نطقية، ويَعُدُّهَ كنزاً لغوياً يجب عدم التفريط به،

[١] علي عبد الواحد وافي: علم اللغة ص ٢٧٨.

ومن أشهر الظواهر التي قد نجد تفسيراً لها في نطقٍ قديمٍ رسم الألف واوًا في عدد من الكلمات، مثل: الصلوة، والزكوة، والحيوة، ومنوة، الربوا[١].

وقد حَظِيَتْ ظاهرة رسم الألف واوًا بعناية علماء العربية وعلماء الرسم ، وذكروا لها علتين: الأولى أن الألف رُسِمَتْ واوًا على لغة التفخيم ، والثانية: أنها رُسِمَتْ واواً على الأصل ، ورَجَّحَ بعضهم إحدى العلتين على الأخرى.

ويبدو أن الخليل بن أحمد أقدم مَن ذَكَرَ علةً لهذه الظاهرة، فقد ورد في كتاب العين: "ويقال: بل كُتِبَت على لغة مَن يُفَخِّمُ الألف التي مرجعها إلى الواو ، نحو: الصلوة والزكوة "[٢]، وذكر سيبويه هذه اللغة في قوله: " وألف التفخيم ، يعني بلغة أهل الحجاز ، في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة"[٣].

وقال ابن قتيبة: "وقال بعض أصحاب الإعراب: إنهم كتبوا هذا بالواو على لغاتِ الأعراب ، وكانوا يميلون في اللفظ بها إلى الواو شيئًا ، وقيل: بل كُتِبَتْ على الأصل ، وأصل الألف فيها واو ، فَقُلِبَتْ ألفاً لمَّا انفتحت

---

[١] ينظر: المهدوي: هجاء مصاحف الأمصار ص ٥١، والجهني: البديع ص ١٠٥-١٠٦، والداني: المقنع ص ١٩٥.

[٢] العين ٣١٧/٣ ، وينظر: ابن درستويه: كتاب الكتاب ص٩٠.

[٣] الكتاب ٤٣٢/٤.

وانفتح ما قبلها ، ألا ترى أنك إذا جَمَعْتَ قلتَ: صَلَوَات ، وزَكَوَات ، وحَيَوَات"[١].

وأخذ علماء الرسم تعليل علماء العربية وناقشوه ورَجَّحَ بعضهم إحدى العلتين على الأخرى ، قال مكي بن أبي طالب في تفسيره (الهداية إلى بلوغ النهاية): "وكُتِبَتِ (الصلاة) في المصاحف بالواو لتدل على أصلها، لأن أصل الألف الواو، وأصلها (صَلَوَة)، فلما تَحَرَّكَتِ الواو وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ في اللفظ ألفاً، دليله قولهم في الجمع (صَلَوَات)، وقد ذكرنا أن الجمع يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ...

وقيل: إنما كُتِبَتْ بالواو لأن بعض العرب يُفَخِّمُ اللام والألف، حتى تظهر الألف كأن لفظها يشوبه شيء من الواو .

والقَوْلُ الأوَّلُ، والآخِرُ به يُعَلَّلُ ما كتبوه من الزكوة والحيوة وشبهه بالواو، فاعْلَمْهُ"[٢].

وذكر المهدوي العلتين ، من غير أن يُرَجِّحَ إحداهما على الأخرى ، فقال: "وما كُتِبَ بالواو من نحو ﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وشبهها، فهو محمول عندهم على لفظ

---

[١] أدب الكاتب ص٢٠١ ، وينظر: الزجاجي: كتاب الخط ص٦٢.

[٢] الهداية ١٣٣/١. وينظر: ٩٢/١، و١٠٠/١، و٦٩٢/١، و١٥٢٩/٢، و٧٩٠٨/١٢.

التفخيم ، لأن الألف إذا فُخِّمَت نُحِيَ بها نحو الواو في اللفظ ، فَكُتِبَتْ على ذلك ، ويجوز أن تكون كُتِبَتْ بالواو لتدل على أن أصلها الواو"[١].

وذهب عدد من علماء السلف إلى القول بأن الألف رُسِمَتْ واوًا بناء على أصل كتابي قديم انحدر إلى الكتابة العربية في الحقبة السابقة لعصر البعثة النبوية الشريفة ، فقد قال الفراء وهو يتحدث عن رسم الألف في (الربا) بالواو: " إنما كتبوه بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ، ولغتهم (الربو) فَعَلَّمُوهُمُ الخَطَّ على لغتهم"[٢]، ونقل أحمد بن المبارك هذه الرواية وفيها هذه الزيادة: "... وأما قريش فإنهم ينطقون بالألف ، فكتابتهم له بالواو جرى على منطق غيرهم وتقليداً لهم"[٣].

وحَمَلَ أبو بكر الصولي جميع ما كُتِبَ من الألفات في المصحف بالواو على هذا المعنى ، فقال في باب (ما كُتِبَ على غير القياس): "من ذلك: الصلوة والزكوة والغدوة والحيوة والمشكوة والربوا ، ، كُتِبَ كل هذا في

---

[١] هجاء مصاحف الأمصار ص٥٥، وينظر: الداني: المقنع ص ١٩٥.

[٢] ذكره النووي في شرحه على صحيح مسلم ٨/١٠ ، ولم أجده في معاني القرآن للفراء في المواضع التي ورد فيها ذكر (الربا)، ولم أجده في كتابه المقصور والممدود.

[٣] الإبريز ص١١٦.

المصحف بالواو ، وكان يجب أن يكتبن بالألف للفظ ، وإنما كُتِبْنَ كذلك على مثل أهل الحجاز ، لأنهم تعلموا الكِتَابَ من أهل الحيرة"[١].

وتُقَدِّمُ هذه النصوص تفسيرًا جديدًا للظاهرة ، تؤيده الدراسات اللغوية الحديثة ، فقد ورد في عدد من النقوش النبطية القديمة كلمة (مناة) مكتوبة ألفها بالواو هكذا (م ن و ت و)[٢].

ويستند هذا التعليل لكتابة الألف واوًا في هذه الكلمات إلى أن اللغة المنطوقة تتطور والصورة الكتابية لا تتغير ، وتظل تحمل آثار النطق القديم ، ويعني ذلك أن هذه الكلمات كانت تنطق بالواو في حقبة سابقة ورُسِمَتْ ألفاتها بالواو بناء على ذلك النطق ، ثم تغير نطقها إلى الألف وظل رَسْمُهَا بالواو، ثم انتقلت صورتها الكتابية كما هي إلى الكتابة العربية، والله أعلم.

إن الوقوف عند ظواهر رسم المصحف، التي لم يطابق فيها المرسوم المنطوق، من حذف أو زيادة، أو بدل، أو همز، أو وصل، والبحث عن تفسير لغوي لها، كتابي أو نطقي، سوف يكشف عن نظام كتابي أسهمت في

---

[١] أدب الكتاب ص٢٥٥.

[٢] ينظر: خليل يحيي نامي: أصل الخط العربي ص٣٧ و ٦٧ ، و جواد علي: تاريخ العرب قبل الإسلام ٣٠٦/٧ ، وكتابي: رسم المصحف ص٣٣٥ .

تكوينه عوامل متعددة، ولم يكن ناشئًا عن خبرات كتابية ناقصة، أو مرتجلة، ومن ثم فإن وصف ذلك النظام بأنه غير مقعد، ولا مؤصل، ولا منضبط، فيه كثير من الجرأة، والسطحية، والتعجل، الذي يجب أن تُنَزَّهَ عن مثله البحوث العلمية الجادة.

المبحث السادس
مناقشة قضايا أخرى في الكتاب

لم يكن من خطة تأليف هذه الرسالة مناقشة كل ما ورد في الكتاب من مسائل تحتمل المناقشة، فهي كثيرة ومتنوعة، ولكني آثرت الوقوف عند أهم المسائل التي تمس الرسم القرآني وكاتبيه، وثمة قضايا منهجية وموضوعية أخرى يلزم ذكرها، لأن المؤلف وقع في هفوات في معالجتها، وهي تعكس هشاشة الأساس الذي قام عليه تأليف الكتاب، ومن أهم تلك المسائل:

أولًا: انتقاد الداني بغير وجه حق

سبقت الإشارة إلى أن المؤلف خلط بين القول بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف، والقول بأن الرسم توقيفي، وحصل مثل هذا من المؤلف حين نسب القول بالتوقيف إلى الداني، والداني لم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى ذلك، وأنقل نص كلام المؤلف أولاً، قبل بيان بطلانه.

قال المؤلف (ص٢٩) وهو يتحدث عن المذهب الأول الذي سماه (التوقيفيون): "يرى التوقيفيون أن الرسم العثماني رسم توقيفي مقدَّس، لا تجوز مغادرته إلى غيره من طرائق الرسم، وقد أورد أبو عمرو الداني في (المقنع) الإجماع على أن أحداً لم يخالف مذهب التوقيف هذا، وظاهرٌ بطلان دعوى الإجماع هذه، فالخلاف مشهور كما سيأتي".

وعلق في الهامش بالقول: (قال الداني من غير تدقيق ولا استتباع:"ولا مخالف له في ذلك من علماء الأمة".

ولي على كلام المؤلف ملاحظتان:

الملاحظة الأولى: عدم صحة نسبة التوقيف إلى الداني، فقد قال الداني في المقنع:" وسُئِلَ مالكٌ - رَحِمَهُ اللهُ: هَلْ يُكْتَبُ المصحفُ على ما أَحْدَثَهُ الناسُ مِن الهِجَاءِ؟ فقال: لا، إلاَّ على الكِتْبَةِ الأُولى ...: قال أشهب: سُئِلَ مالكٌ فقيل له: أرأيتَ مَن استكتبَ مصحفاً اليوم أَتَرَى أَنْ يُكْتَبَ على ما أَحْدَثَ الناسُ مِنَ الهجاءِ اليومَ؟ فقال: لا أرى ذلك، ولكنْ يُكْتَبُ على الكِتْبَةِ الأُولى .

قال أبو عمرو: ولا مُخَالِفَ له في ذلك من علماءِ الأُمَّةِ، وبالله التوفيق"[1].

وليس في كلام الداني ذكر لا للتوقيف ولا للاصطلاح، ولكنه يتحدث عن وجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف.

الملاحظة الثانية: أنَّ سبب استنكار الدكتور المحجوبي قول الداني: (ولا مخالف له في ذلك) أنه وَجَدَ الباقلاني يقول: "كُلُّ مَن ادَّعَى أنه يجب على الناس رسم مخصوص وجب عليه أن يقيم الحجة على دعواه"[1].

---

[1] المقنع ص ١٢٤.

وليس لدينا ما يؤكد اطلاع الداني على كتاب الانتصار للباقلاني المتوفى ببغداد سنة ٤٠٣هـ، وليس لدينا أيضًا ما يؤكد وصول الكتاب إلى الأندلس في حياة الداني، وقبل تأليفه كتاب المقنع، ومن ثم ليس هناك مسوغ لهذه الحملة من المؤلف على الداني، رحمه الله تعالى.

ثانيًا: شبهة إدخال الحجَّاج إصلاحات على الرسم القرآني

قال المؤلف (ص٢٨):" واستقر أمر النص القرآني على ذلك المُدَوَّنِ العثماني، ما خلا أحد عشر كلمة غيرها الحجاج بن يوسف (ت ٩٥هـ)، ولا ندري ما مسوغ تغييره". وأعاد الإشارة إلى ذلك في موضع آخر (ص٤٥) بقوله:" وكذا يورد ابن أبي داود في كتاب (المصاحف) قيام الحجاج بإصلاحات على مستوى الرسم القرآني، في أحد عشر موضعًا من القرآن، وقد ذكرها في كتابه كلها".

وتبدو عبارة المؤلف موهمة، فهي تشير إلى إحداث تغيير في المصحف العثماني، وأضفى على ذلك التغيير صفة الإصلاحات، وحقيقة الأمر أن الحجاج أمر كُتَّابه بتتبع المصاحف في العراق، وإعادة رسمها إلى المصحف

---

(١) الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح ص ٣٤، ولم ينقله عن كتاب الانتصار للباقلاني مباشرة، ونص كلام الباقلاني في الانتصار (٥٤٩/٢):" وفي الجملة فإن كل من ادعى أنه قد ألزم الناس وأخذ عليهم في كَتْبِ المصحف رسمًا محصورًا وصورة محدودة لا يجوز العدول عنها إلى غيرها، لزمه إقامة الحجة وإيراد السمع الدال على ذلك، وأنى له به".

العثماني، وسبق لي دراسة هذه القضية بتفصيل في كتابي (رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية)[١]، وخلاصة ما انتهيتُ إليه هو أن معنى قيام الحجاج بالتغيير المذكور في الرواية التي نقلها ابن أبي داود[٢]، أن الجماعة الذين أمرهم الحجاج بالنظر في المصاحف قد صَحَّحُوا تلك المواضع على نحو ما في المصحف العثماني، لا أنهم غيروا النص الموجود في المصاحف العثمانية، وتنتفي بذلك هذه الشبهة أصلاً.

ولعل من المفيد نقل نص رواية ابن قتيبة في كتابه (تأويل مشكل القرآن) عن عاصم الجحدري، وهي قوله:"وكان الحجاج وَكَّلَ عاصمًا هذا، وناجية بن رمح، وعليَّ بن أصمع بتتبع المصاحف، وأمرهم أن يقطعوا كل مصحف وجدوه مخالفًا لمصحف عثمان، ويعطوا صاحبه ستين درهمًا"[٣].

ثالثًا: نسبة القول بوجوب تغيير الرسم العثماني إلى العز بن عبد السلام

نقل الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن) قولاً للعز بن عبد السلام، أثار كثيراً من الجدل حوله، وهو قوله:" لا تجوز كتابة المصحف (الآن) على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة، لئلا يوقع في تغيير من الجهال،

---

[١] ينظر: رسم المصحف ص ٧١١-٧١٦.

[٢] ينظر: كتاب المصاحف ١/٢٧٩-٢٨٠، و١/٤٦٣-٤٦٤.

[٣] تأويل مشكل القرآن ص ٣٧.

ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه لئلا يؤدي إلى دروس العلم، وشيء أحكمته القدماء لا يترك مراعاته لجهل الجاهلين، ولن تخلو الأرض من قائم لله بالحجة"[١].

وفهم الدارسون لهذا النص أن العز بن عبد السلام يمنع كتابة المصحف بالرسم العثماني، وذهبوا في توجيه كلامه مذاهب شتى، وكنت قد ناقشت هذا القول في كتابي (رسم المصحف: دراسة لغوية تاريخية)، وحاولت تفسير كلامه في ضوء نظريته في جلب المصالح ودرء المفاسد[٢].

وتبين في السنين الأخير، بعد ظهور طبعة جديدة محققة لكتاب (البرهان في علوم القرآن) للزركشي، وقوع تحريف في نص كلام العز بن عبد السلام، فالنص الصحيح في قول العز هو: (لا تجوز كتابة المصحف (إلَّا) على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة)، ويعني ذلك أن كلمة (الآن) هي تحريف لكلمة (إلَّا)، وهذه صورة الصحيفة التي ورد فيها النص من الطبعة الصادرة بتحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي وصاحبيه[٣]:

---

[١] البرهان ٣٧٩/١.

[٢] ينظر: رسم المصحف ص ٢٠٠-٢٠١.

[٣] البرهان ١٤/٢ (طبعة المرعشلي)

ولهذا قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: «لا تجوز كتابة المصحف إلّا[٤] على الرسوم الأولى باصطلاح الأئمة؛ لئلا يُوقع في تغيير [من][٥] الجهّال. ولكن لا ينبغي إجراء هذا على إطلاقه؛ لئلا يؤدّي إلى دروس العلم، وشيءٌ أحكمته القدماء لا يترك مراعاته لجهل الجاهلين؛ ولن تخلوَ الأرض من قائم لله بالحجة».

شكل (٨)

وبناء على ذلك فإن العز بن عبد السلام لم يخالف جمهور علماء الأمة في قولهم بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف، ولا يصح الاستشهاد بما ورد في الطبعة الأولى من كتاب (البرهان)، بعد أن تبين ما فيها من تحريف، وكان على الدكتور خالد المحجوبي الرجوع إلى الطبعة الجديدة للبرهان في تحقيق هذه المسألة، وعدم نسبة القول إلى عز الدين بن عبد السلام بوجوب كتابة القرآن بالرسم القياسي، فهذه نسبة باطلة.

خاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحابته أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فبعد هذه الجولة مع كتاب الدكتور خالد إبراهيم المحجوبي (الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح)، أود أن ألخص ما عرضته فيه، بادئًا:

(١) بدعوة المؤلف في خاتمة هذه الرسالة إلى إعادة النظر في الكتاب، في ضوء النقاط التي استدركتها عليه في ما تقدَّم، وإلى تعميق تناوله للموضوعات التي درسها فيه، مُمَيِّزًا بشكل واضح بين القول بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف، والقول بتوقيفية الرسم، وإلى مراجعة حكمه على الرسم القرآني بالبدائية، وعدم الانضباط.

(٢) لا يخلو عنوان الكتاب (الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح) من قصور، فموضوع الكتاب الأساسي، وهدفه الذي سعى المؤلف إلى تأكيده، هو الدعوة إلى التخلي عن استعمال الرسم العثماني في كتابة المصاحف، وليس مناقشة فكرة التوقيف والاصطلاح.

(٣) بالَغَ المؤلف في تضخيم قضية تأثير الرسم القرآني، واعتباره عقبة في طريق تعلم القرآن الكريم، حتى إنه قال في قافلة البحث (ص ٥٧):"

ليس من الحكمة أن نوجب على كل راغب في قراءة القرآن أن يذهب أولاً لتعلم علم الرسم القرآني".

فقد لا تتجاوز الكلمات التي لها رسم خاص في الرسم العثماني خمسة في المئة، وخذ مثالاً سورة الفاتحة، فليس فيها من الكلمات التي لها رسم خاص يخالف ما نكتبه في الرسم الإملائي إلا كلمتين (العٰلمين)، و(مٰلك) في قراءة عاصم لها بالألف.

ثم إن تعليم قراءة القرآن الكريم للصغار وللكبار، للعرب وللعجم، تجري بسهولة في المصاحف المرسومة بالرسم العثماني، ولا يُشَكِّلُ ذلك عقبة في طريق تعلمهم للقرآن، فهم يعتادون على الرسم القرآني مع تلقيهم للقرآن مشافهة من معلميهم.

(٤) تلزم الإشارة إلى أن مؤلف الكتاب قد جانب الصواب في أمرين مهمين، كما بَيَّنْتُ في مباحث هذه الرسالة، الأول: وَصْفُ المؤلف للرسم القرآني بأنه بدائي، وغير مُقَعَّدٍ، ولا مُؤَصَّلٍ، ولا مُنْضَبِطٍ، والثاني: الطَّعْنُ في قدرات كُتَّاب الوحي الكتابية، ثم اتخاذه كِلَا الأمرين ذريعة للدعوة إلى ترك استعمال الرسم القرآني في كتابة المصاحف وطباعتها، وقد تكفلتْ مباحث هذه الرسالة في إثبات أن الرسم العثماني نظام كتابي أصيل، وأن الصحابة الذين كتبوه كانوا ذوي حس لغوي دقيق، يدل على خبراتهم الكتابية واللغوية.

(٥) لا يجوز النظر إلى ظواهر الرسم العثماني، من خلال القاعدة التي صاغها علماء العربية بعد قرنين من كتابة المصاحف، والتي تقول: (إن رسم الكلمة يقوم على كتابتها بحروف هجائها، مبدوءًا بها وموقوفًا عليها)، فقد كان كُتَّابُ الوحي قد (عاملوا في كثير من الكتابة اللفظ والوصل ، دون الأصل والقطع) كما قال الداني، وذلك اصطلاحهم الكتابي الذي اصطلحوا عليه.

(٦) لا يخفى على القارئ المهتم بأمر كتابة المصاحف وطباعتها أن العالم الإسلامي قد تجاوز إشكالية الدعوة إلى استعمال الرسم الإملائي في كتابة المصاحف، ولم تعد تلك الدعوة مطروحة للنقاش، بفضل تقدم وسائل الطباعة الحديثة، ووسائل التعليم، وصارت لجان مراجعة المصاحف تمنع تداول المصاحف التي لا تلتزم بالرسم العثماني في أكثر الدول، حتى إن القائمين على طباعة المصاحف في تركيا اليوم صاروا يراجعون موقفهم من طباعة المصحف بالرسم الإملائي !

(٧) يلزم التفريق بين ظواهر الرسم العثماني، من حذف، وزيادة، وبدل، وغيرها، والتعليل لتلك الظواهر، فقد تختلف الآراء في تعليل تلك الظواهر، ولكن لا تختلف في كون تلك الظواهر هي التي أثبتها كُتَّاب الوحي في المصاحف، وهي التي يجب المحافظة عليها، وليس من الصواب

اتخاذ ضعف التعليلات ذريعة للطعن في الرسم والدعوة إلى نزع القدسية عنه (ص ٣٤-٣٥ من الكتاب).

(٨) ثمة مقولة مشهورة صحيحة في تراثنا العلمي، وهي: إن شرف العلم بشرف موضوعه، ومن ثم فإن شرف علم الرسم القرآني يشرف بشرف موضوعه، وهو النص القرآني، ومن غير اللائق إلحاح المؤلف في الكتاب على نزع ذلك الشرف عن هذا العلم، بتكرار القول: إن الرسم جهد بشري غير مُقَدَّسٍ، ويجب التفريق بين المقدس وغير المقدس، فهذا الرسم هو الذي خطه الصحابة ﷺ لتمثيل ألفاظ الوحي، وليس من الحكمة ولا الأمانة الدعوة إلى تغييره من غير مسوغات علمية حقيقية.

أسأل الله تعالى أن يجنبنا، ومؤلف الكتاب، الزلل في القول، والوهن في الرأي، وأن لا يحرمنا أجر من اجتهد، فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر واحد، وأن يوفق القائمين على معهد المخطوطات العربية لِمَا فيه خدمة للقرآن الكريم وعلومه، إنه ولي التوفيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مصادر الرسالة

- أحمد خالد شكري (دكتور): حكم الالتزام بقواعد رسم المصحف وضبطه، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد ٣٣، السنة ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٨م.
- أحمد بن المبارك: الإبريز من كلام العارف بالله سيدي عبد العزيز، تصحيح د. عاصم إبراهيم كيلاني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢٧هـ.
- ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم): إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تحقيق د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٣٩٠هـ= ١٩٧١م.
- الأندرابي (أحمد بن أبي عمر): الإيضاح في القراءات، تحقيق منى عدنان غني، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات في جامعة تكريت ٢٠٠٢م.
- الباقلاني (محمد بن الطيب): الانتصار للقرآن، تحقيق د. محمد عصام القضاة، دار الفتح – عمان، دار ابن حزم – بيروت، ١٤٢٢هـ= ٢٠٠١م.
- البخاري (محمد بن إسماعيل): صحيح البخاري، بين الأفكار الدولية، الرياض ١٤١٩هـ= ١٩٩٨م.

• البيهقي (أحمد بن الحسين): شعب الإيمان، تحقيق عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية في بومبي بالهند ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٣م.

• الترمذي (محمد بن عيسى): سنن الترمذي (المسمى جامع الترمذي)، بيت الأفكار الدولية، الرياض.

• ابن الجزري (أبو الخير محمد بن محمد): النشر في القراءات العشر ، راجعه علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة .

• ابن جني (أبو الفتح عثمان): سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

• الجهني (محمد بن يوسف الأندلسي): البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان ﷺ، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار الغوثاني للدراسات الإسلامية، دمشق ١٤٣٨هـ= ٢٠١٧م.

• جواد علي (دكتور): تاريخ العرب قبل الإسلام، المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٩٥٠-١٩٥٧م.

• خالد إبراهيم المحجوبي (دكتور): الرسم القرآني بين التوقيف والاصطلاح، سلسلة النشر الإلكتروني، معهد المخطوطات العربية، القاهرة ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م.

• ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): المقدمة، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

• الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٤٠٠هـ= ١٩٨٠م.

• خليل يحيى نامي (دكتور): أصل الخط العربي وتاريخ تطوره إلى ما قبل الإسلام، القاهرة ١٩٣٥م.

• الداني (أبو عمرو عثمان بن سعيد):

○ المحكم في علم نقط المصاحف، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق – بيروت ١٤٣٨هـ= ٢٠١٧م.

○ المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٣٢هـ= ٢٠١١م.

• أبو داود (سليمان بن نجاح): مختصر التبيين لهجاء التنزيل، تحقيق د. أحمد شرشال، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

• ابن أبي داود (عبد الله بن سليمان السجستاني): كتاب المصاحف، تحقيق د. محب الدين عبد السبحان واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

• ابن درستويه (عبد الله بن جعفر): كتاب الكُتَّاب، تحقيق د. إبراهيم السامرائي، ود. عبد الحسين الفتلي، الكويت ١٣٩٧هـ= ١٩٧٧م.

• الذهبي (محمد بن أحمد بن عثمان): سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥م.

• الزجاجي (عبد الرحمن بن إسحاق): كتاب الخط، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.

• الزركشي (محمد بن عبد الله): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة ١٩٧٢م. (والطبعة التي حققها د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي وصاحباه، دار المعرفة، بيروت ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م).

• ابن السراج (محمد بن السري): كتاب الخط، تحقيق خولة صالح حسين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٣٦هـ= ٢٠١٥م.

• سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة.

• السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الإتقان في علوم القرآن، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة ١٤٢٦هـ.

• شعبان محمد إسماعيل (دكتور): رسم المصحف وضبطه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م.

• الشوكاني (محمد بن علي): إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٩هـ= ١٩٩٩م.

- صبحي الصالح (دكتور): مباحث في علوم القرآن، ط ٤، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦٥م.
- صلاح الدين المنجد (دكتور): دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته إلى نهاية العصر الأموي، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٧٢م.
- الطبري (محمد بن جرير): جامع البيان عن تأويل آي القرآن، ط ٣، مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٨٨هـ= ١٩٦٨م.
- ابن عبد البر (يوسف بن عبد الله): جامع بيان العلم وفضله، دار ابن الجوزي، الرياض ١٤١٤هـ= ١٩٩٤م.
- عبد الحي حسين الفرماوي (دكتور): رسم المصحف ونقطه، المكتبة المكية، دار نور المكتبات، مكة المكرمة ١٤٢٥هـ= ١٩٨٥م.
- أبو عبيد (القاسم بن سلام): فضائل القرآن، تحقيق مروان عطية وآخرين، دار ابن كثير، دمشق ١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م.
- علي عبد الواحد وافي (دكتور): علم اللغة، ط ٧، دار نهضة مصر، القاهرة ١٩٧٢م.
- غانم قدوري الحمد:
  - أبحاث في رسم المصحف وضبطه، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م.
  - أبحاث في العربية الفصحى، دار عمار، عمان ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.
  - رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية، بغداد ١٩٨٢م.

- علم الكتابة العربية، دار عمار، عمان ١٤٢٥هـ= ٢٠٠٤م.
- الميسر في علم رسم المصحف وضبطه ن ط٢، معهد الإمام الشاطبي، جدة ١٤٣٧هـ= ٢٠١٦م.

• الفراء (يحي بن زياد): معاني القرآن، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، دار الكتب، القاهرة.

• ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم):

- أدب الكاتب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٢هـ= ١٩٦٣م.
- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط ٣، المكتبة العلمية، المدينة المنورة ١٤٠١هـ= ١٩٨١م.

• محمد عبد العظيم الزرقاني: مناهل العرفان في علوم القرآن، ط ٣، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٤٣م.

• المنتوري (محمد بن عبد الملك): شرح الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع، تحقيق الصديقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

• مكي بن أبي طالب القيسي:

• الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٠.

• الهداية إلى بلوغ النهاية، تحقيق محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠١١م.

• المهدوي (أحمد بن عمار): هجاء مصاحف الأمصار، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، الرياض ١٤٣٠هـ.

• ابن منظور (محمد بن مكرم): لسان العرب، دار صادر، بيروت ١٤١٤هـ.

• ابن النديم (محمد بن إسحاق): الفهرست، تحقيق رضا- تجدد، طهران ١٩٧١م.

• النوزاوازي (محمد بن أبي نصر الدهان): المغني في القراءات، تحقيق د. محمود بن كابر الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، الرياض ١٤٣٩هـ= ٢٠١٨م.

• النووي (يحيى بن شرف): صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها، القاهرة.

موضوعات الرسالة

الموضوع	الصحيفة
مقدمة	٥-٧
تمهيد: تعريف بكتاب الرسم القرآني	٨-١٣
المبحث الأول: مناقشة دعوى الخلط بين المقدس وغير المقدس	١٤-٢٢
المبحث الثاني: الخلط بين القول بوجوب الالتزام بالرسم العثماني في كتابة المصاحف والقول بتوقيفية الرسم	٢٣-٣١
المبحث الثالث: وصف الرسم العثماني بالإملاء غير المقعد	٣٢-٣٩
أولًا: الرسم العثماني غير المقعد	
ثانيًا: مدى دقة الأوصاف التي أطلقها المؤلف على الرسم العثماني	
المبحث الرابع: الطعن في قدرات الصحابة الكتابية	٤٠-٤٧
المبحث الخامس: تنوع ظواهر الرسم القرآني وعلاقته ببدائية الخط	٧٥-٨٠
أولاً: وصف الرسم العثماني بالبدائي	
ثانيًا: شبهة اضطراب قواعد الرسم القرآني	
ثالثًا: بعض قواعد الرسم القرآني التي اعتمدها كتاب المصاحف	

(١) مراعاة الوصل في كتابة عدد من الكلمات	
(٢) مراعاة الأصل في كتابة عدد من الكلمات	
المبحث السادس: مناقشة قضايا أخرى في الكتاب	٧٥-٨٠
أولًا: انتقاد الداني بغير وجه حق	
ثانيًا: شبهة إدخال الحجاج إصلاحات على الرسم القرآني	
ثالثًا: نسبة القول بوجوب تغيير الرسم العثماني إلى العز	
خاتمة	٨١-٨٤
مصادر الرسالة	٨٥-٩١

٢١ شارع المدينة المنورة، محيي الدين أبو العز، المهندسين. القاهرة ـ مصر.

ص.ب: ٨٧ الدقي ـ ج.م.ع

www.malecso.org